الأمم المتحدة

A/79/172

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 71 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

**تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية**

# الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا

## مذكرة من الأمين العام

يتشرّف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرّر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، موريس تيدبال – بينز، المقدّم عملا بقرار الجمعية 218/77.

* A/79/150.

24-13144 (A) 080824 140824

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، موريس تيدبال – بينز

## التحقيق في حالات الوفاة غير القانونية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتنوعين جنسانيا وحاملي صفات الجنسين ومنعها[1]

## أولا – مقدمة

1 – يدرس هذا التقرير حالات الوفاة غير القانونية المتفشية[2] للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (مجتمع الميم) والمتنوعين جنسانيا وحاملي صفات الجنسين. وفي بعض الأماكن، يعاقب القانون على مجرد أن يكون الشخص ذا ميول جنسية وهويات وتعبيرات جنسانية وخصائص جنسية معينة لا تستوفي معيار الثنائية الجنسانية، وتظل عقوبة الإعدام متاحة كحكم على الأفعال الجنسية المثلية.

2 – وتعكس مختصرات مثل "مجتمع الميم" ومصطلحات من قبيل "حر الهوية الجنسانية" و "عديم الرغبة الجنسية" هويات سياسية وقانونية غير مأخوذ بها عالميًا ويمكن أن تكون مثيرة للجدل. ويعتمد المقرر الخاص، من ثم، في هذا التقرير النهج الذي اقترحه الخبير المستقل السابق المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، فيكتور مادريغال – بورلوز[3]، حيث استخدم مصطلح "مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا" في الإشارة إلى الأشخاص أو المجتمعات وذلك لاستيعاب الجميع. ويشير مصطلح "الأشخاص المتنوعين جنسانيا" إلى الأشخاص الذين لا تتفق هويتهم الجنسانية مع المعيار السائد. وبما أن أنماط العنف ضد الأشخاص حاملي صفات الجنسين لا تعكس بالضرورة تلك التي تعاني منها فئات أخرى، فإن النتائج العامة المتعلقة بمجتمعات الميم والأشخاص المتنوعين جنسانياً لا تنطبق على حاملي صفات الجنسين ما لم تُثبت الأدلة خلاف ذلك. وعند الاستشهاد بالوثائق، تُعتمد الصيغ التي استخدمها المؤلفون.

3 – ويؤدي إخفاق الحكومات في التدخل الفعال لحماية حقوق أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا وحاملي صفات الجنسين (ويشار إليهم فيما يلي بـ "مجتمع الميم الموسع") إلى وفاتهم. ويتصرف موظفو إنفاذ القانون وضباط الأمن بوحشية، وقد تقتل المجتمعات المحلية والعائلات أفرادها الذين لا يستوفون معيار الثنائية الجنسانية. والواقع أنه حتى في الحالات التي لا يُجرّم فيها السلوك أو الوضع أو الخصائص الفعلية أو المتصورة لأفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا، ويُسمح فيها بتغيير شهادات الميلاد والزواج ويُحظر فيها التمييز، فإن التحيز الدائم يعني استمرار تعرض أفراد مجتمع الميم الموسّع للقتل. وهذا له تأثير يمتد إلى ما هو أبعد من الضحية ليشمل أحبّائها ومجتمعاتها المحلية. وحتى

(1) لإعداد هذا التقرير، وجه المقرر الخاص نداء لتقديم مساهمات وتلقى 63 مساهمة. وإضافة إلى ذلك، أُجري بحث مستفيض حول الوفيات غير القانونية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتنوعين جنسانيا وحاملي صفات الجنسين في جميع أنحاء العالم، إلى جانب مشاورات واسعة النطاق مع الخبراء. ويعرب المقرر الخاص عن تقديره لمساهمات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية والقطرية في أمريكا اللاتينية، ويعرب عن امتنانه بشكل خاص لبيبي لوف من مركز مايكل كيربي/اليوس للعدالة في جامعة موناش، لمساعدتها الأكاديمية القيمة في إعداد التقرير.

(2) A/HRC/19/41، الفقرة 20.

(3) A/77/235، الفقرة 4.

عندما لا يكون العنف مميتًا، "فإنه قد يُسهم بشكل غير مباشر في حدوث وفيات... من خلال تهيئة بيئات تتسم بالتمييز والحرمان واليأس"[4].

4 - وللتحقيق على نحو سليم في هذه الجرائم، يجب أن يكون لدى السلطات فهم قائم على الأدلة بشأن هوية الضحايا، وكيفية فهمهم لأنفسهم وكيفية فهم المجتمع لهم. وقد تتشابك الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية للأفراد مع أسباب أخرى للقمع والإقصاء المجتمعي. ويجب تسمية جميع دوافع العنف وذرائعه. وإذا فُهمت الأنماط المميزة للعنف المميت ضد أفراد مجتمع الميم الموسّع بشكل أفضل، فقد يجري التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها ومنعها، بالطبع. ويجب أن يصاحب زيادة الفهم تغييرات سلوكية وهيكلية وإجرائية في مؤسسات الدولة، بما في ذلك تلك المسؤولة عن التحقيق الجنائي، إن لم يكن المجتمع ككل. ويجب أن تكون هذه العمليات مصحوبة بتدابير حماية من العنف والتمييز وحملات إيجابية تعزز قبول الآخر.

5 - وعند وضع استراتيجيات لمنع ومعالجة وفيات الأشخاص من أفراد مجتمع الميم الموسّع، قد يكون من المفيد أكثر أن نسأل من الذي تُخدم مصالحه من خلال عمليات القتل تلك. وما هي القيود القائمة التي تتعارض مع التحقيق السليم في هذه الوفيات؟ وكيف يتجلى كل من هذه الجرائم في مختلف الأزمنة والأماكن والثقافات والأديان؟ فقد تساعد الإجابات على هذه الأسئلة في توجيه التحقيقات بشأن الوفيات.

**الضحايا**

6 - يتطلب التحقيق الكفؤ في وفاة شخص من مجتمع الميم الموسّع فهماً عميقاً للطرق التي يوجد بها الجنس والنشاط الجنسي والبعد الجنساني وفهمها محلياً. ويؤكد تقرير حديث أن "المعرفة حول مجتمع ما قد تساعد المحققين في إصدار حكم مستنير بشأن خطوط التحقيق المثمرة في التحقيقات التي تشمل أفراد ذلك المجتمع"[5]. ويُلاحظ كذلك أن "الجنس والحياة الجنسية والبعد الجنساني هي مسائل تتعلق بالهوية والتجربة الفردية.... والطريقة الوحيدة لتوصيف نوع جنس شخص ما و/أو ميله الجنسي و/أو جنسه بدقة هي من خلال فهم كيفية فهمه ووصفه لنفسه... مع مرور الوقت"[6].

7 - وعموما، يختلف تحديد خصائص الجنس والحياة الجنسية والمسائل الجنسانية عبر الزمن والمكان واللغة والثقافة والمجتمع. وقد أنتجت الرغبة في تسمية أنواع السلوك وتحديد الخصائص وتصنيفها عبارات "المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، والمتحولين جنسيا، ومغايري الهوية الجنسية، وأحرار/متسائلي الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين"، ضمن عبارات أخرى. ولا تعكس هذه التصنيفات الطرق التي قد يكون الأشخاص قد وصفوا بها أنفسهم تاريخياً أو عالمياً اليوم. والمختصر "MVPFAFF+" هو اختصار للتعبيرات والأدوار المتنوعة للبعد الجنساني والحياة الجنسية في ثقافات المحيط الهادئ[7]. وما تعنيه

(4) Australia, *Report of the Special Commission of Inquiry into LGBTIQ Hate Crimes* (New South Wales, 2023), p. 11.

(5) المرجع نفسه، الصفحة 1403.

(6) المرجع نفسه، الصفحة vii.

(7) انظر https://homosaurus.org/v3/homoit0002653.

المصطلحات التي يدل عليها المختصر "من الأفضل فهمها في سياقها الثقافي وقد تعني شيئًا مختلفًا لكل شخص"[8]. وقد تكون لحاملي صفات الجنسين ميول جنسية وهويات وأشكال تعبير جنسانية متنوعة.

8 - وتوجد أدلة على تنوع الأجناس والممارسات الجنسية في جميع الأماكن. ويخلص فحص للمثلية الجنسية الأفريقية إلى أنه "لم تكن هناك أمثلة على أن نظم المعتقدات الأفريقية التقليدية قد وسمت العلاقات المثلية باعتبارها خطيئة أو ربطتها بمفاهيم المرض أو الصحة العقلية"[9]. وفضلا عن ذلك، فإن "الحجة القائلة بأن حماية حقوق أفراد مجتمع الميم وحاملي صفات الجنسين ستكون مدمرة 'للقيم الأسرية' الأفريقية... تتجاهل حقيقة أن أفراد مجتمع الميم وحاملي صفات الجنسين كانوا منذ عهد بعيد جزءا من الحضارات الأفريقية"[10].

9 - وفي آسيا وأوروبا، "يمكن تتبع أنماط متسقة للمثلية الجنسية الإسلامية... على مدى قرون، من العلاقات المتمايزة عُمريا... إلى الأوضاع الجنسية البديلة التي يمثلها الذكر الخنثى في عمان، والأنثى المسترجلة في جنوب العراق، والعذارى المحلفون في البلقان"[11]. ولم يكن يُنظر إلى نوع الجنس على أنه ثابت، حيث كانت تقبل الحركة القائمة على الزواج والإنجاب فيما بين الجنسين.

10 - وقد أُعترف منذ عهد بعيد بوجود أكثر من جنسين في جميع مناطق العالم[12]. ففي آسيا والأمريكتين، ربما يكون أشهرها جماعة *الهجرة* في جنوب آسيا ومزدوجي الروح في أمريكا الشمالية. ومن بين فئات السكان الأصليين الأمريكيين، "قبلت العديد من الشعوب ممارسة أدوار جنسانية وجنسية متعددة... تتوافق مع مختلف الأدوار المقبولة ثقافيًا داخل قبائلهم، بما في ذلك المحاربون والمعالجون التقليديون وقادة القبائل وأهل الطب ومنظمو الاحتفالات الدينية وأصحاب البصيرة"[13].

## ثانيا - الأطر الدولية والإقليمية

11 - تكشف المراصد والبحوث الوطنية أن حالات قتل أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا أكثر تواترًا من تلك التي يتم التحقيق فيها أو تقديمها للمحاكمة أو تصل إلى المحافل الإقليمية أو الدولية[14].

---

(8) InsideOUT, "Rainbow terminology: sex, gender, sexuality and other key terms", 2021, p. 9.

(9) Stephen O. Murray, Will Roscoe and Marc Epprecht, *Boy-Wives and Female Husbands: Studies in African Homosexualities* (Albany, State University of New York Press, 2021); Sylvia Tamale, ed., *African Sexualities: A Reader* (Cape Town, Dakar, Nairobi and Oxford, Pambazuka Press, 2011).

(10) African Commission on Human and Peoples' Rights, *Ending Violence and Other Human Rights Violations based on Sexual Orientation and Gender Identity: A Joint Dialogue of the African Commission on Human and Peoples' Rights, Inter-American Commission on Human Rights and United Nations* (Pretoria, Pretoria University Law Press, 2016), p. 33.

(11) Will Roscoe and Stephen O. Murray, eds., *Islamic Homosexualities: Culture, History, and Literature* (New York and London, New York University Press, 1997), chap. 1, pp. 5 and 6).

(12) A/78/227، الفقرات 8-14.

(13) انظر https://www.britannica.com/topic/berdache.

(14) A/HRC/35/23، الفقرة 56.

وهناك غياب للقضـايا التي تتناول جرائم القتل التمييزية ضـد حاملي صـفات الجنسـين في المحاكم الدولية أو الإقليمية.

12 - ويجب على الدول أن تحقق في أي حالة وفاة يحتمل أن تكون غير قانونية، متى علمت بها أو كان ينبغي أن تعلم بها. وتنطبق مسؤوليات إضافية عندما يتسبب أحد موظفي الدولة في الوفاة أو عندما يتوفى الشخص وهو محتجز لدى الدولة. ويظل واجب التحقيق قائماً أثناء النزاع المسلح أو الأعمال العدائية. ويجب أن تكون التحقيقات فورية؛ وفعالة وشـاملة؛ ومسـتقلة ونزيهة؛ وشـفافة. ولكي يكون التحقيق فعالاً وشاملاً، يجب أن يحدد كحد أدنى هوية الضحية (الضحايا)، واستعادة المواد التي تثبت سبب الوفاة والحفاظ عليها، وتحديد هوية الجاني (الجناة) والشـهود، والحصـول على الأدلة ذات الصـلة، وتحديد سـبب الوفاة وطريقة حدوثها ومكانها وزمانها، وأخيراً تحديد المتورطين في الوفاة ومسؤوليتهم المحتملة. ويجب على الدولة تمكين أفراد أسرة المتوفى من المشاركة الفعالة في إجراءات التحقيق وحمايتهم من التهديدات أو سوء المعاملة ذات الصلة[15].

13 - ولأفراد الأسرة الحق في الوصول إلى العدالة بشكل متساوٍ وفعال؛ وجبر الضرر على نحو مناسب وناجع وسـريع؛ والاعتراف بشـخصـيتهم القانونية؛ والحصـول على المعلومات المتعلقة بالانتهاكات؛ وآليات المسـاءلة ذات الصـلة. ويشـمل ذلك المعلومات حول ظروف وموقع وحالة الرفات وسـبب الوفاة. وتنطبق أحكام إضافية في حالات الاختفاء القسري والنزاعات المسلحة[16].

14 - وقد شـددت الجمعية العامة[17] ومجلس حقوق الإنسـان[18] مرارًا وتكرارًا على ضـرورة حماية الأشخاص من العنف والتمييز على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية، بما في ذلك حقهم في الحياة. وأوضـح تقرير مقدم إلى المجلس التزامات الدول فيما يتعلق بأفراد مجتمع الميم الموسّـع بما في ذلك حماية الحياة[19]، واعتمد المجلس مؤخرًا قرارًا بشأن مكافحة التمييز والعنف والممارسات الضارة ضد حاملي صفات الجنسين [20].

15 - ولم يُعرض على اللجنة المعنية بحقوق الإنسـان سـوى عدد قليل من القضـايا المتعلقة بالحق في الحياة لأفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا. وفي قضية "سين" ضد السويد، فرّ كاتب ومنتج أفلام أفغاني من مزدوجي الميل الجنسـي كان ينتقد المجاهدين إلى السـويد، لكن رُفض طلبه للحصـول على اللجوء. وزعم "سين" أنه إذا عاد إلى أفغانستان، فإنه سيواجه خطر التعرض للتعذيب بسبب ميله الجنسي. وخلصت اللجنة إلى أن ترحيله سينتهك الحق في الحياة.

(15) بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة (2016).

(16) المرجع نفسه.

(17) القرار 214/57، الفقرة 6، والقرار 173/61، الفقرة 5 (ب)، والقرار 208/65، الفقرة 6 (ب).

(18) القرارات 19/17 و 32/27 و 2/32 و 5/40 و 18/41 و 10/50 و 14/55.

(19) A/HRC/19/41.

(20) القرار 14/55.

16 - وقد شدد المقررون الخاصون السابقون مرارًا وتكرارًا على ضرورة أن تتخذ الدول إجراءات لمنع القتل غير المشروع لأفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا[21]. ووجهت أنييس كالامار الانتباه إلى العنف المتزايد الذي يتعرض له مغايري الهوية الجنسانية في الحجز، وإلى الاغتصاب والتعذيب الجنسي لمن يُنظر إليهم على أنهم مثليون جنسيا. وأكدت أن تطبيق عقوبة الإعدام للمعاقبة على الأفعال الجنسية المثلية بالتراضي بين شخصين من نفس الجنس يشكل حرمانًا تعسفيًا من الحق في الحياة[22].

### الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

17 - استخدمت المحاكم الوطنية المادة 10 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حرية تكوين الجمعيات لحماية حقوق أفراد مجتمع الميم الموسّع. واعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارات تحمي حقوق حاملي صفات الجنسين[23] ومناهضة العنف وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية الحقيقية أو المفترضة للأشخاص[24]، وأدانت قتل أفراد مجتمع الميم الموسّع في أفريقيا[25].

### القانون الإقليمي للبلدان الأمريكية

18 - كانت قضية *أزول روخاس مارين وآخرون ضد بيرو*[26] أول قضية أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تناولت العنف ضد أفراد مجتمع الميم. وأزول، وهي امرأة مغايرة الهوية الجنسانية كانت في ذلك الوقت تعرف نفسها على أنها رجل مثلي الجنس، احتجزتها الشرطة ذات ليلة وأهانتها بشأن ميلها الجنسي واغتصبتها وعذّبتها. وفي وقت لاحق، قام طبيب شرعي بفحصها قسراً بحضور وكيل نيابة للتأثير على النتائج الطبية. ولم تحقق السلطات في الأمر. وفي قرارها الصادر عام 2020، قررت المحكمة أنه من واجب الدولة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإثبات ما إذا كان العنف قد وقع بدافع التحيز والتمييز، وانتقدت أسئلة السلطات حول التاريخ الجنسي السابق ولغة الوصم. وعندما تكون هناك "مؤشرات أو شبهات محددة للعنف القائم على التمييز"، فإن عدم التحقيق في النية التمييزية يمكن أن يشكل تمييزًا.

19 - وكما ورد في تقرير المقرر الخاص عن قتل الإناث[27]، في قضية *فيكي هيرنانديز وآخرين ضد هندوراس*، فقد وجدت المحكمة أن الدولة تتحمل المسؤولية عن عدم إجراء تحقيق كافٍ في وفاة فيكي هيرنانديز، وهي امرأة مغايرة الهوية الجنسانية وناشطة في مجال حقوق الإنسان ومشتغلة بالجنس، قتلت على يد قوات الأمن الهندوراسية في عام 2009، مشيرة إلى أنه عندما يشتبه في وقوع عنف قائم على التمييز،

---

(21) A/HRC/4/20، و A/HRC/4/20/Add.1، و A/HRC/4/20/Add.2، و A/HRC/11/2/Add.7، و A/HRC/14/24/Add.2، و A/HRC/17/28/Add.1، و A/HRC/31/66، و A/HRC/35/23، و E/CN.4/1999/39.

(22) A/HRC/35/23، الفقرات 45-47.

(23) ACHPR/Res.552 (LXXIV) 2023.

(24) ACHPR/Res.275 (LV) 2014.

(25) انظر على سبيل المثال https://achpr.au.int/en/news/press-releases/2023-01-07/press-statement-tragic-murder-edwin-chiloba-kenya.

(26) Inter-American Court of Human Rights, *Azul Rojas Marín et al. v. Peru*, Judgment, 12 March 2020.

(27) A/78/254.

فيجب على الدول اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لجمع الأدلة وصونها، واستكشاف جميع الوسائل العملية لكشف الحقيقة، وإصدار قرارات معللة ونزيهة وموضوعية تماماً، دون إغفال الوقائع المريبة التي قد تشير إلى وقوع عنف قائم على التمييز[28]. وأمرت المحكمة هندوراس بتقديم تعويضات كبيرة للأسرة؛ وإنشاء وتنفيذ برنامج تدريب دائم للعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون؛ واعتماد بروتوكول ملزم قانونًا للتحقيقات وإقامة العدل أثناء الإجراءات الجنائية في القضايا التي تنطوي على عنف ضد أفراد مجتمع الميم؛ وتصميم وتنفيذ نظام لجمع البيانات لهذه الحالات لتقييم نوع العنف والتمييز ومدى انتشارهما وأنماطهما.

**القانون الإقليمي الأوروبي**

20 - في قضية *أ. أ. ضد روسيا*[29]، زُعم أن شرطة غروزني أعدمت في عام 2017 ما بين 27 و 56 رجلًا مشتبهًا بتورطهم في الإرهاب أو بكونهم مثليين جنسيا. واشتكى الأقارب إلى لجنة التحقيق الشيشانية من عدم قيام أجهزة إنفاذ القانون بالتحقيق، وطالبوا بفتح قضية جنائية. وتم فتح قضايا جنائية ضد بعض الرجال المختطفين. وفي عام 2021، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه يكون هناك انتهاك للحق في الحياة: عندما يُزعم أن المسؤولية تقع على عاتق موظفي الدولة، فيجب أن يُجرى تحقيق كامل.

21 - وتتعلق قضية *ستويانوفا ضد بلغاريا*[30] بمقتل ابن مقدم الطلب بدافع كراهية المثلية الجنسية. ففي عام 2008، اعتدى ثلاثة رجال على ابن مقدم الطلب بالقتل لأنه بدا مثلي الجنس. وأُدين اثنان من المهاجمين بتهمة القتل العمد المشدد بسبب الطريقة المؤلمة المستخدمة. وعلى الرغم من إثبات وجود دوافع غير مبررة للهجوم تتمثل في كراهية المثلية الجنسية، لم تستطع المحاكم المحلية التوصل إلى هذا الاستنتاج صراحة. وخلصت المحكمة إلى وجود انتهاك منهجي للحق في الحياة لأن القانون الجنائي البلغاري لم يتعامل مع نية كراهية المثلية الجنسية كعامل مشدد للعقوبة. وأصرت على أنه عند التحقيق في الهجمات العنيفة، يجب على السلطات اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لكشف الدوافع التمييزية المحتملة؛ ويمتد ذلك إلى الدعاوى القضائية. والتعامل مع العنف ذي القصد التمييزي كغيره من أعمال العنف الأخرى هو بمثابة غض الطرف عن أعمال مدمرة للحقوق الأساسية بشكل خاص.

22 - وقضية *م. س. وأ. س. ضد رومانيا*[31] تتعلق بضرب مثليي الجنس بعد مسيرة الفخر للمثليين عام 2006. وقد تقدم الضحيتان بشكوى رسمية إلى الشرطة. وعلى الرغم من ورود معلومات عن بعض المعتدين، وعدة طلبات للحصول على معلومات عن سير التحقيق، وشكوى إلى وزارة الداخلية، فقد طلبت الشرطة وقف التحقيق، بعد مرور عام. وأبلغت الشرطة المجني عليهما بأن الجرائم المزعومة قد سقطت بالتقادم، وهو ما أيده المدعي العام. ووافقت محكمة مقاطعة بوخارست على أن التحقيق يفتقر إلى الحرص الواجب ولكنها رفضت الشكوى. وفي عام 2016، وجدت المحكمة أن معاملة م. س. و أ. س. كانت موجهة

(28) Inter-American Court of Human Rights, *Vicky Hernández et al. v. Honduras*, Judgment (merits, reparations and costs), 26 March 2021, para. 107.

(29) European Court of Human Rights, *A.A. and others v. Russia*, Application No.19/37008 Judgment, 14 December 2021.

(30) European Court of Human Rights, *Stoyanova v. Bulgaria*, Application No.18/56070 Judgment, 14 September 2022.

(31) European Court of Human Rights, *M.C. and A.C. v. Romania*, Application No.12/12060 Judgment, 12 April 2016, para. 113.

ضد هويتهما وتتعارض مع الكرامة الإنسانية. وكانت التحقيقات غير ناجعة، حيث استمرت لفترة طويلة جدًا، وشابتها أوجه قصور خطيرة، وفشلت في النظر في الدوافع التمييزية المحتملة. ولم يكن ثمة غنى عن التحقيق في التمييز كعامل محفز، نظرًا للعداء الذي تعرض له أفراد مجتمع الميم والأدلة التي قدمتها الضحيتان، حتى في غياب قانون يحظر خطاب الكراهية؛ ومن دون ذلك، فسيتم تجاهل التحيز كدافع، وهو ما اعتُبر بمثابة تواطؤ للدولة مع جرائم الكراهية.

23 - وفي قضية *آيدينتوبا ضد جورجيا*[32]، وجدت المحكمة أن الدولة لم تفِ بالتزاماتها بحماية المتظاهرين من العنف بدافع كراهية المثلية الجنسية وإجراء تحقيق فعال "مع التركيز بشكل خاص على كشف الدافع المتحيز وتحديد المسؤولين عن ارتكاب العنف بدافع كراهية المثلية الجنسية". وأصدرت الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية منذ ذلك الحين ورقة لمساعدة سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التحقيق في جرائم الكراهية، بغض النظر عن دوافع التحيز أو الجهات الفاعلة المعنية[33].

## ثالثا - عنف الدولة

### جرائم قتل أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا التي تقرها الدولة وتقننها

24 - قد تكون الأفعال الجنسية بين شخصين من نفس الجنس جريمة يعاقب عليها بالإعدام أو جريمة يمكن أن يعاقب عليها بالإعدام. وقد تطبق الدول قانونًا غير ذي صلة يتضمن عقوبات مُشدّدة على الأشخاص الذين يُتصوّر أو يُعتقد فعليًا أنهم من أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا، مثل جرائم الإرهاب أو الفُحش. وقد تتغاضى الدول عن عمليات القتل عن طريق تقليل أو إزالة المسؤولية الجنائية للجاني من خلال إعمال عذر قانوني. ولدى عدة دول قوانين تقلل أو تزيل المسؤولية الجنائية بسبب ما يسمى بـ "الدافع الشريف" لدى الجاني[34].

25 - وقد تسمح الدول بدفاع "الذعر من المثليين"، حيث يحتج المتهم الذكر بأن الميل الجنسي الفعلي أو المتصور للضحية يجب أن يخفف من ذنب القتل - بادعاء أن القتل كان رد فعل على ما يبدو أنه تلميح جنسي غير عنيف من جانب الضحية. وتتغاضى بعض الدول ضمنيًا عن العنف ضد الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية من خلال السماح بدفاع "الذعر من مغايري الهوية الجنسانية" في محاكمات القتل. وقد أثيرت هذه المسألة في 32 قضية قتل تعلقت بنساء مغايرات الهوية الجنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 2000 و 2019[35].

(32) European Court of Human Rights, *Identoba and others v. Georgia*, Application No. 73235/12, Judgment, 12 May 2015.

(33) European Agency for Fundamental Rights, "Unmasking bias motives in crimes: selected cases of the European Court of Human Rights", 27 November 2018.

(34) Mai Sato and Christopher Alexander, *State-Sanctioned Killing of Sexual Minorities: Looking beyond the Death Penalty* (Eleos Justice, 2021), pp. 61–64.

(35) W. Carsten Andresen, "Research note: comparing the gay and trans panic defenses", *Women and Criminal Justice*, vol. 32, Nos. 1–2 (2022).

26 - وينص القانون الإيراني على عقوبة الإعدام للذكر الذي يولج ذكره في ذكر آخر، إذا كان لهذا الرجل زوجة أو اغتصب الرجل الآخر. ويُحكم على الرجل المتلقي بالإعدام بغض النظر عن الظروف. كما يمكن استخدام جريمة "الإفساد في الأرض" التي يعاقب عليها القانون بعقوبة الإعدام ضد أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا[36]. وفي أوغندا، تعتبر "المثلية الجنسية المشددة" جريمة يعاقب عليها بالإعدام بموجب قانون مكافحة المثلية الجنسية. وقد أفيد أنه في حالة واحدة على الأقل لم يتم تقديم أي دليل لإثبات الادعاء بالمثلية الجنسية المشددة[37]، مما أثار مخاوف من أن تكون الملاحقات الجنائية قد استندت ببساطة إلى الميل الجنسي الفعلي أو المتصور أو الهوية الجنسانية للمتهم.

27 - وأعقبت قرار المحكمة العليا في الاتحاد الروسي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 والذي وصف "الحركة الدولية لمجتمع الميم" بالتطرف، زيادة في الهجمات والاضطهاد الذي تقره الدولة ضد مجتمع الميم الروسي[38].

### عنف الدولة المباشر غير المشروع

28 - قد يشجع قادة الدولة وكبار المسؤولين فيها على العنف الذي تشنه ضد أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا جماعات العدالة الأهلية وغيرها، وقد يساندون المسؤولين الذين يتجاهلون تلك الجرائم. وقد يتعرض أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعون جنسانيا والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان للاعتقال والقتل ظلماً في مراكز الشرطة. وقد يُسجنون لأسباب زائفة ويواجهون عنفًا يهدد حياتهم في السجون[39]. وغالبًا ما تسجن النساء مغايرات الهوية الجنسانية وفقًا للجنس الذي وُلدن عليه، مما يؤدي إلى تعرضهن للإيذاء البدني والجنسي والعاطفي الشديد من النزلاء ومسؤولي السجون أو الشرطة[40]. وقد توفيت نساء مغايرات الهوية الجنسانية يحتجن إلى علاج طبي منقذ للحياة في الحجز بسبب "التمييز في الحصول على الخدمات الأساسية وحرمانهن من الحصول عليها"[41].

29 - وقد تقوم الدول بحملات "تنقية" أو "تطهير اجتماعي" لإخفاء وقتل أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا. ففي العراق وكولومبيا، أفادت تقارير أن أفراد مجتمع الميم أُجبروا على مغادرة منازلهم بعد تعرضهم لتهديدات بالقتل خلال حملات "عنف تصحيحي" و "تطهير سكاني" شنتها جماعات مسلحة[42].

---

(36) رد من الائتلاف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام وآخرين على الدعوة إلى تقديم مساهمات.

(37) انظر https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/08/uganda-authorities-must-drop-charges-in-death-penalty-case-under-anti-homosexuality-act/. انظر أيضًا https://www.hrw.org/news/2024/04/04/uganda-court-upholds-anti-homosexuality-act.

(38) انظر https://www.hrw.org/news/2024/02/15/russia-first-convictions-under-lgbt-extremist-ruling.

(39) انظر https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_on_Prisoners_with_Special_Needs.pdf.

(40) A/HRC/35/23، الفقرة 46.

(41) المرجع نفسه.

(42) Alon Margalit, "Still a blind spot: the protection of LGBT persons during armed conflict and other situations of violence", *International Review of the Red Cross*, vol. 100, Nos. 1–3 (2018).

### الوفيات بسبب إخفاق الدولة في حماية الحق في الحياة

30 - لا شك أن الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحرمان من الاعتراف بالشخصية القانونية، عوامل تسهم في الموت المبكر. ويمكن أن يؤدي وصم وتهميش أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا من قبل الدولة أو ما يتواطؤون مع الدولة إلى الوفاة، كما هو موثق جيداً فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن ذلك عامل مسبب للإصابة والمرض بخلاف هذا الأمر.

31 - وقد تكون جراحات تأكيد الهوية الجنسانية منقذة للحياة. وأفادت دراسة أجريت عام 2015 انخفاض التفكير في الانتحار لدى 44 في المائة ممن خضعوا لعمليات جراحية من هذا القبيل[43]. وقد تكون هذه الإجراءات محظورة أو محفوفة بالعقبات القانونية أو مكلفة للغاية. وعلى الرغم من الشفاء المفترض من المثلية الجنسية إذا خضع الشخص لجراحة تأكيد الهوية الجنسانية[44]، فلا تزال النساء مغايرات الهوية الجنسانية في إيران يعانين من العنف الذي يهدد حياتهن. ووجدت دراسة أجريت على 127 امرأة إيرانية من مغايرات الهوية الجنسانية أن ما يزيد على 50 في المائة منهن حاولن الانتحار[45].

32 - ومن دون حماية الدولة، قد يتعرض اللاجئون من مجتمع الميم الموسع للعنف. فعلى سبيل المثال، تفاقمت أعمال العنف في مخيم كاكوما في كينيا، الذي يقطنه حوالي 000 200 لاجئ، بسبب عدم التحقيق في التهديدات. وقد روى أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعون جنسانيا حالة واحدة فقط من متابعة الانتهاكات المبلغ عنها، بما في ذلك الأخطار التي تهدد الحياة[46].

### الأمن والعدالة للضحايا

33 - غالبًا ما تكون أجهزة إنفاذ القانون منحازة للقيم الاجتماعية السائدة فيما يتعلق بالميل الجنسي والهويات الجنسانية وتركز على التفسيرات المحلية للمخالفات الفردية. وتشترك أجهزة قطاع الأمن الأخرى، مثل الجيش، في سمات مماثلة. وقد ارتكب ضباط، وما زالوا يرتكبون، في إطار ممارستهم لصلاحياتهم، سلسلة من الانتهاكات ضد أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا. ومن الضروري إجراء إصلاحات واسعة النطاق قبل أن يُتوقع من أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا أن يحظوا بأي درجة من الثقة في هذه المؤسسات.

34 - وتشير الأدبيات المتعلقة بالعرق إلى أن التنويع في إنفاذ القانون، على الرغم من أنه مطلوب باعتباره ممارسة غير تمييزية في مكان العمل، لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين عمل الشرطة أو تجربة المجتمع المحلي التي تحد من الأذى الذي يتعرض له أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعون جنسانيا. ومن الممكن حدوث قدر من التغيير ولكنه لن يزدهر دون إصلاح هيكلي عميق والتزام طويل الأجل وتعزيز منتظم.

---

(43) انظر https://www.hsph.harvard.edu/news/hsph-in-the-news/mental-health-benefits-associated-with-gender-affirming-surgery.

(44) Sato and Alexander, *State-Sanctioned Killing of Sexual Minorities*, p. 39.

(45) Azar Nematollahi and others, “Discrimination, violence, and suicide in transgender women in Iran”, *Health Care for Women International*, vol. 43, Nos. 7–8 (2022).

(46) مساهمة مقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للمثليين والمثليات في كينيا.

35 - وبعد نشر تقرير ماكفيرسون في عام 1999، سعت الشرطة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى بناء قوة عاملة متنوعة، وتخفيف ثقافة الذكورة وإقامة علاقات مع مجتمعات الأقليات[47]. وتضمنت المبادرات التجنيد النشط لضباط من مجتمع الميم؛ والاستثمار في رابطة الشرطة الوطنية للمثليين، وتعزيز شبكات الموظفين المثليين؛ وتعيين موظفي اتصال معنيين بمجتمع الميم؛ ومشاركة كبار الضباط في فعاليات مجتمع الميم. وفي عام 2003، حظر تشريع جديد التمييز بسبب الميل الجنسي في أماكن العمل. ولفترة من الزمن، أفاد ضباط من مجتمع الميم، بتحسن في معاملتهم، على الرغم من بقاء ثقافة ذكورية تقلل من مصداقية مساهمات ضباط الأقليات[48].

36 - ووجد استعراض أجري في عام 2023 لدائرة شرطة لندن المتروبولية أن مبادرات غير منسقة وقصيرة الأجل قد أثرت علاقتها مع المجتمعات المحلية لأفراد مجتمع الميم الموسّع. وكان من المحتمل أن يجري تجاهل المخاوف التي تثار من خلال الدعاوى والشكاوى المتعلقة بسوء السلوك، والسماح للسلوك غير المقبول بالازدهار. وأكد الاستعراض أن التصدي للتمييز يعد ضرورة قانونية وعملياتية: من أجل إحراز تقدم، يجب على دائرة الشرطة الاعتراف بمدى وجود العنصرية وكراهية النساء ورهاب المثلية الجنسية في إجراءاتها وأنظمتها المؤسسية. وتناولت توصيات الاستعراض بشكل منهجي كل جانب من جوانب هيكل الشرطة وإجراءاتها تقريبًا.

**الممارسات الجيدة في حماية حقوق أفراد مجتمع الميم الموسّع**

37 - قد يكون تحقيق التغيير ممكناً عندما يتبنى المجتمع الأوسع نطاقاً قيم عدم التمييز والمساءلة ويعكس هذه القيم في القانون، وعندما يقتدي السياسيون وكبار المسؤولين بهذه القيم ويتولون تعزيزها. وتُعتبر النرويج والسويد من البلدان الصديقة لمجتمع الميم: ففي النرويج، وضعت مديرية الشرطة الوطنية خطة مدتها ثلاث سنوات لتعزيز عمل الشرطة مع الأقليات، بما في ذلك مجتمع الميم الموسّع. ويهدف مركز جديد معني بجرائم الكراهية إلى رفع كفاءة الشرطة في مجالات الوقاية والاستخبارات والحوار وبناء الثقة والتحقيق والملاحقة الجنائية. ويجري المركز اتصالات منتظمة مع المنظمات الوطنية التي تعمل مع المجتمعات المحلية ذات الصلة، وسيقوم المركز بتطوير إحصاءات جرائم الكراهية. وتهدف خطة العمل الخاصة بالتنوع الجنسي والجنساني في النرويج (2023-2026) إلى تحسين نوعية حياة الأشخاص أحرار الهوية الجنسانية وحماية حقوقهم والمساهمة في زيادة قبول التنوع الجنسي والجنساني. وتحدد خطة العمل الإجراءات ذات الأولوية في المجالات التي لا تزال توجد فيها تحديات كبيرة[49].

38 - وفي السويد، تستهدف هيئة الشرطة السويدية جرائم الكراهية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد أفراد مجتمع الميم الموسّع. وهناك منسق وطني ومحققون متخصصون في جميع مناطق الشرطة. وتعمل

(47) Matthew Jones, "A diversity stone left unturned? Exploring the occupational complexities surrounding lesbian, gay and bisexual police officers", in *The Future of Policing*, 1st ed., Jennifer M. Brown, ed. (Routledge, 2014).

(48) المرجع نفسه.

(49) رد من النرويج على الدعوة إلى تقديم مساهمات.

الشـرطة الوطنية بالتعاون مع السـلطات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والبلديات والمدارس والأوسـاط الأكاديمية والمجموعات المعرضة للخطر من أجل التصدي لجرائم الكراهية بشكل أفضل[50].

39 - وقد تولت وضـع موارد تدريب الشـرطة أفرقة حكومية وغير حكومية، مثل المواد التي وضـعتها الرابطة الدولية للمثليات والمثليين - منطقة أوروبا[51] والتوجيهات العملية الشـاملة بشـأن الملاحقات الجنائية على جرائم الكراهية التي وضـعتها الجمعية الدولية لأعضـاء النيابة العامة[52]. وفي هذه التوجيهات، تجري مناقشة حملات التوعية العامة، والتواصل مع الفئات المجتمعية والمجتمع المدني، والاستراتيجيات الإعلامية، وجمع البيانات، والرصد.

40 - وفي حين أن حقوق الإنسـان لأفراد مجتمع الميم في كولومبيا قد تقدمت، فلا تزال جرائم القتل شـائعة. وفي عام 2022، أصـدر مكتب المدعي العام دليل الممارسـات الجيدة للتحقيق والملاحقة الجنائية بشـأن العنف القائم على الميل الجنسي و/أو الهوية الجنسانية (الحقيقية أو المتصورة) للضحية، والذي يعرّف هذا العنف، وكيف ينبغي فهمه، والتزامات الدولة فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة الجنائية[53]. وفي عام 2023، أنشـأ المكتب فريقا خاصا للتحقيق في الجرائم التي يكون دافعها الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية للضحية.

41 - ولدى المحكمة العليا في الهند وحدة توعية للقضاة[54] تشرح مفاهيم الجنس والبعد الجنساني والحياة الجنسـية والعلاقات بين أحرار الهوية الجنسـانية؛ وتصـف التمييز الذي يواجهه أفراد مجتمع الميم الموسّـع؛ وتشجع على استخدام المصطلحات الصحيحة؛ وتقدم لمحة عامة عن السوابق القضائية ذات الصلة؛ وتقدم توصيات لضمان المساواة في المعاملة والرفاهية. وتتضمن الوحدة بروتوكول الشرطة الخاص بـ "التعامل مع شكاوى الأشـخاص المفقودين أو ادعاءات الاختطاف/الحبس التعسـفي المقدّمة من الأسـرة/الأقارب". ويؤكد البروتوكول أنـه يجوز للمحـاكم أن تنظر فيمـا إذا كـان ينبغي أن تترتـب عواقـب تـأديبيـة أو جزائيـة على مضـايقات الشرطة لأفراد مجتمع الميم الموسّـع أو لسائر من يساعدهم. وفي بوينس آيرس، تُعقد دورة تدريبية حول حقوق الإنسـان للأشـخاص حاملي صـفات الجنسين في إطار برنامج تدريبي في مجال حقوق الإنسـان والمنظور الجنساني للمسؤولين القضائيين.

42 - ومن الضروري رصد وتقييم أي مبادرة تتعلق بمجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا لضمان بقاء الأهداف مناسـبة وتحقيقها. وفي جنوب أفريقيا، أنشـأت الحكومة فريق عمل متعدد أصـحاب المصـلحة يضـم سـلطات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني لرصـد التحقيق في جرائم الكراهية القائمة على أسـاس

(50) رد من السويد على الدعوة إلى تقديم مساهمات.

(51) انظر https://www.ilga-europe.org/report/toolkit-for-training-police-officers-on-tackling-lgbti-phobic-crime/.

(52) International Association of Prosecutors, *Prosecuting Hate Crimes: A Practical Guide* (Warsaw, Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) Office for Democratic Institutions and Human Rights, 2014).

(53) رد وزارة الشؤون الخارجية في كولومبيا على الدعوة إلى تقديم مساهمات.

(54) متـاحـة عبر الرابط https://ecommitteesci.gov.in/document/sensitisation-module-for-the-judiciary-on-lgbtiqa-community.

الميل الجنسي والهوية الجنسانية وملاحقة مرتكبيها جنائيا، مع تكليفه بتيسير تسوية القضايا المفتوحة وتلك التي لم تُحل بعد[55].

**العنف المتصل بالنزاع**

43 - تكثر عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ترتكبها الشرطة وقوات الأمن بحق أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا أثناء النزاعات، حيث تتضاءل المساءلة. وغالبًا ما يكون أفراد مجتمع الميم من بين أقل الفئات التي تحظى بالحماية[56]. وتكمن الدوافع التمييزية وراء الكثير من هذا العنف. وقد يُستهدف أفراد مجتمع الميم لأن الفراغ الأمني يتيح القيام بذلك ولن يدافع عنهم الآخرون، ولأن العنف شائع، ولأنهم غالبًا ما ينضمون إلى حركات المقاومة بسبب خبرتهم النضالية السابقة وتضامنهم مع الفئات المضطهدة، ضمن أسباب أخرى[57]. وخلال الفترات الانتقالية وما بعدها، يصعب تغيير هذه السلوكيات الراسخة. و "عندما تكون حالة عدم اليقين السياسي والمجتمعي مرتفعة، وعندما تكون الهياكل والقواعد جديدة، وعندما ترتفع معدلات الجريمة، وعندما يتوقع الضباط العداء من المواطنين... تميل الحكومات إلى منح قوات الأمن هامشاً أوسع من حرية التصرف وتسمح باستمرار العديد من الممارسات العنيفة"[58]. وإذا حدثت تغييرات، فمن المتوقع حدوث رد فعل عنيف.

44 - ويعد إرساء المساءلة عن جريمة الاضطهاد الجنساني هو محور تركيز المحكمة الجنائية الدولية. ويحدد موجز سياساتها لعام 2023 عشرة مبادئ يسترشد بها مكتب المدعي العام في عمله، بما في ذلك اتباع نهج يراعي الصدمات النفسية؛ والأخذ بمنظور متعدد الجوانب؛ وتوخي العناية الواجبة فيما يتعلق بالجرائم الجنسانية؛ وتجاوز الخرافات والصور النمطية والمفاهيم الخاطئة؛ وتعميم الكفاءة الجنسانية؛ وتنفيذ السياسات ورصدها وتقييمها. ويجب أن تنطبق هذه المبادئ بدءًا من التحقيقات الأولية وحتى إصدار الأحكام وجبر الضرر. ويقوم المكتب بتعيين أشخاص من ذوي الخبرة المتخصصة في الجرائم الجنسانية، ويتوقع توافر كفاءة أساسية في المسائل الجنسانية في جميع عمليات التوظيف. والتثقيف المستمر للموظفين أمر ضروري لضمان فعالية التحقيق في الجرائم الجنسانية وملاحقة مرتكبيها جنائيا.

45 - وقد قرر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في كولومبيا أن العنف المدفوع بالنزاع ضد أفراد مجتمع الميم يعد اضطهادا جنسيا، وهو جريمة ضد الإنسانية. واتُهمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية مؤخرًا باضطهاد 29 ضحية من أفراد مجتمع الميم. وقد "اعترف [الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام] بأن جهات فاعلة مسلحة قد اضطهدت أولئك الضحايا من أفراد مجتمع الميم بسبب السمات المتصورة لميلهم

(55) OHCHR, *Living Free and Equal: What States Are Doing to Tackle Violence and Discrimination against Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender and Intersex People* (New York and Geneva, 2016), p. 31.

(56) Margalit, "Still a blind spot".

(57) Outright International, "LGBTQ lives in conflict and crisis: a queer agenda for peace, security, and accountability", February 2023, pp. 7 and 8.

(58) Mark Ungar, "State violence and LGBT rights", in *Violence and Politics: Globalization's Paradox*, 1st ed., Kenton Worcester, Sally Avery Bermanzohn and Mark Ungar, eds. (New York and London, Routledge, 2002), p. 53.

الجنسي وهويتهم وتعبيرهم الجنسانيين، وكتكتيك أوسع نطاقًا لتعزيز السيطرة"[59]. وفضلا عن ذلك، "من الضروري الانتباه إلى فوارق القوة التي تستغل أثناء الحرب والالتزام بإلغاء هذه التراتبية الهرمية السامة، بما في ذلك التراتبية الهرمية المتعلقة بنوع الجنس والحياة الجنسية.... وإن اعتراف [الجهاز القضائي الخاص] بالاضطهاد الجنساني ضد أحرار الهوية الجنسانية والنساء بكل تنوعهن يبعث الأمل في أن تلتزم الدول، على غرار كولومبيا، بنهج شامل لمنع الفظائع وبناء السلام"[60].

**جمع البيانات وتحليلها**

46 - بغية حماية المجتمعات المحلية بشكل صحيح والتحقيق في حالات الوفاة غير القانونية المحتملة لأفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا، يجب على الضباط تطوير معرفتهم بالأنماط المحلية للعنف التمييزي. ويجب جمع بيانات مصنفة حسب الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنسي والخصائص الجنسية وتحليلها. وهذا غير محتمل إذا لم يشترط القانون جمع بيانات محددة، مع مواءمة المتغيرات مع عناصر الجريمة والتحقيق فيها. ومن دون تحليل لما يُجمع من بيانات بدقة، ستبقى الفرضيات التي تُوضع حول العنف ضد أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا مجرد تخمين. ويمكن لنتائج البحوث المتعددة التخصصات والمستندة إلى بيانات سليمة ومصادر معرفية أخرى أن تثري استراتيجيات التحقيق والملاحقات الجنائية.

47 - وعندما تجرم الدول أشكالًا معينة من الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنسي، "يجب... افتراض أن البيانات يتم جمعها لأغراض تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي نظرية عملية مدعومة بالعديد من الروايات... توضح أن مسؤولين حكوميين استخدموا البيانات في مثل هذه السياقات كأساس للمراقبة والمضايقة والتوقيف والاعتقال والاضطهاد"[61].

48 - وفي عام 2021، تضمن تعداد المملكة المتحدة للسكان أسئلة حول الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وفي حين اختار 7,5 في المائة من البالغين عدم الإجابة على السؤال المتعلق بالميل الجنسي و 6 في المائة عن الهوية الجنسانية، فإن معرفة أن ما يقدر بـ 500 000 شخص يعرّفون أنفسهم بأنهم من المتنوعين جنسانيا تعد معلومة حيوية للتخطيط بغية الوصول الشامل إلى الخدمات وحماية حقوق الإنسان[62].

49 - وينشر المجلس الوطني السويدي لمنع الجريمة تقارير كل سنتين عن إحصاءات جرائم الكراهية استنادًا إلى الجرائم التي تُبلغ الشرطة عنها، حيث تُحدّد دافع جريمة الكراهية. وفي عام 2022، تم تحديد 340 جريمة كراهية مرتبطة بمجتمع الميم في 328 بلاغًا للشرطة؛ ولم تكن هناك جرائم قتل. وإضافة إلى ذلك، كُلفت الوكالة السويدية للمساواة بين الجنسين برسم خريطة لتعرض الأشخاص من مجتمع الميم للعنف وخطر تعرضهم له في العلاقات الحميمة، وذلك لتحديد نوع التدخلات اللازمة. وتجري الوكالة السويدية للشباب والمجتمع المدني تحليلاً متعمقًا للحاجة إلى مزيد من جهود الدعم التي تستهدف الشباب من مجتمع

(59) Outright International, "Colombia's peace tribunal breaks new ground on LGBTQ persecution", 2 October 2023.

(60) المرجع نفسه.

(61) A/HRC/41/45، الفقرة 22.

(62) A/HRC/56/49/Add.1، الفقرات 33-38.

الميم الذين قد يتعرضون لخطر العنف والاضطهاد المرتبطين بالشرف، بما في ذلك التعرض لمحاولات فرض التحول الجنساني[63].

50 - وفي عام 2012، تلقى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إحصاءات عن جرائم الكراهية من 27 دولة من أصل 57 دولة مشاركة. وأصدر في وقت لاحق منشور "آليات جمع البيانات المتعلقة بجرائم الكراهية ورصدها: دليل عملي" لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها لجمع البيانات. وتجري وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي دراسات استقصائية عن تجارب التمييز وجرائم الكراهية، وكذلك عن آراء أفراد مجتمع الميم والتحديات التي يواجهونها، وكان آخرها في عام 2023، حيث جمعت بيانات من أكثر من 000 100 مشارك في 30 بلدا. ومن البيانات التي تم جمعها، تبين أن أكثر من ثلث الأشخاص من مجتمع الميم قد فكروا في الانتحار في السنة التي سبقت الدراسة الاستقصائية. وكان الشباب والأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية وغير ثنائيي الجنس والمتنوعون جنسانيا هم الأكثر عرضة للأفكار الانتحارية[64].

51 - وفي عام 2020، زار أوكرانيا الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ووصف التدابير التي كان لها تأثير إيجابي على عدد جرائم الكراهية التي سجلتها الشرطة وعدد الحالات المسجلة وعدد الحالات التي تمت فيها ملاحقة جنائية، بما في ذلك اعتماد قواعد بشأن السلوك الأخلاقي للشرطة في معاملة الجميع بإنصاف بغض النظر عن الميل الجنسي؛ وتعيين نقاط اتصال وطنية وإقليمية بشأن جرائم الكراهية؛ ووضع مبادئ توجيهية داخلية وتوجيهات عملية وتوفير التدريب بشأن التحقيق في جرائم الكراهية؛ وإدراج دوافع التعصب في استمارة إبلاغ الشرطة بالجرائم؛ وتدريب الموظفين في وزارة الداخلية على التسامح وعدم التمييز وعقد دورات توعية لمواجهة المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية؛ وعرض ملصقات للتشجيع على الإبلاغ عن جرائم الكراهية؛ واعتماد الشرطة الوطنية خطة لمنع جرائم الكراهية؛ وإنشاء أفرقة لرصد جرائم الكراهية في وحدات الشرطة[65].

52 - وقد أنشئت عدة مراصد في أمريكا اللاتينية لمعالجة نقص البيانات. وغالباً ما يكون ما تتوصل إليه من نتائج أكثر شمولاً من سجلات الدولة، حيث تعتمد على مصادر متعددة. فعلى سبيل المثال، تقوم منظمة "كاتراتشاس" النسوية المثليّة الهندوراسية بمراقبة وسائل الإعلام، ويقوم مرصدها بتنظيم المعلومات التي تدعم التقاضي الاستراتيجي. وكشف تقرير[66] عن 194 حالة وفاة عنيفة لأشخاص من المثليات والمثليين و "ترافيستي" والمتحولين جنسيا ومزدوجي الميل الجنسي وحاملي صفات الجنسين و 3 حالات اختفاء في الفترة من 2017 إلى 2022. ولوحظ في التقرير أن معظم الضحايا تتراوح أعمارهم بين 18 و 33 عامًا. وعُثر على ما مجموعه 28 جثة على طرق عامة. وشملت الأسلحة المستخدمة أسلحة نارية وسكاكين

(63) رد من السويد على الدعوة إلى تقديم مساهمات.

(64) European Union Agency for Fundamental Rights, *LGBTIQ Equality at a Crossroads: Progress and Challenges* (Vienna, 2024), p. 23.

(65) A/HRC/44/53/Add.1، الفقرة 44.

(66) متاحة عبر الرابط https://www.cattrachas.org/_files/ugd/b262b8_31318f169864488ba9052c0bb8626dbc.pdf.

وأدوات غير حادة. وشملت أنواع العنف إطلاق النار والجروح والرجم بالحجارة والضرب والاختناق بسبب الخنق. وتُستخدم فئات مماثلة من التقارير لتوثيق جرائم قتل المثليين والمثليات.

53 - وقد رصد المرصد البرازيلي انتشار العنف ضد مجتمع الميم الموسّع. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2022، قُتل 273 شخصًا، مما يجعل البرازيل البلد الذي قتل فيه أكبر عدد من الأشخاص من أفراد مجتمع الميم الموسّع - أو البلد الذي تعد بياناته الأكثر شمولاً. وكان نحو 58 في المائة من نساء "ترافيستي" ومغايرات الهوية الجنسانية ("ترافستي" يعني رفض أن يكون الفرد امرأة، أو رفض أن يكون مستوعبا ضمن فئات أنشأها نظام الدولة للقمع الاجتماعي). وتراوحت أعمار معظم الضحايا بين 20 و 29 عاماً. كما يقدم المرصد توصيات في مجال السياسات العامة[67].

54 - وتصدر المراصد بيانات لا غنى عنها ويجب دعمها. وأفاد استعراض أسترالي مفصل لـ 88 جريمة قتل وجرائم قتل مشتبه بها لرجال معظمهم من المثليين ورجال من المتصوّر أنهم مثليون ونساء مغايرات الهوية الجنسانية بين عامي 1990 و 2015[68]، عن نتائج تفيد بوجود علاقة سابقة بين المعتدين وضحاياهم أو عدم وجود علاقة سابقة؛ وأدلة على جرائم قتل تسلسلي ارتكبتها عصابات من الشباب ومعتدون منفردون؛ وعمليات قتل ارتكبتها مجموعات من المعتدين على ضحاياهم في أماكن اجتماعية، مقابل عمليات ارتكبها معتدون من الأفراد في مساكن خاصة؛ وسيناريوهات تكون عادة ذات طابع جنسي أو متأثرة بتعاطي الكحول والمخدرات؛ واستخدام المعتدين مجموعة متنوعة من أساليب القتل، وغالبًا ما يمارسون العنف على ضحاياهم؛ وثمة اختلاف في نوع الهجوم والأسلحة المستخدمة وفقًا لموقع القتل.

55 - ومشروع رصد جرائم قتل مغايري الهوية الجنسانية هو مشروع بحثي تابع للمنظمة الأوروبية لمغايري الهوية الجنسانية. ويدرك المشروع أن معظم الوفيات لا يجري الإبلاغ عنها أو يُبلغ عنها دون ذكر الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنسي والخصائص الجنسية للضحية. ويُعزى ارتفاع عدد تقارير جرائم القتل الواردة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أنظمة الرصد في هاتين المنطقتين. ووفقًا لبيانات رصد جرائم قتل مغايري الهوية الجنسانية لعام 2023، فقد أُبلغ عن مقتل 321 شخصًا من مغايري الهوية الجنسانية والمتنوعين جنسانيا، وكان 94 في المائة منهم من النساء مغايرات الهوية الجنسانية أو الأشخاص المتحولين إلى إناث، ومعظمهم من الملونين، وكانت أعمارهم تتراوح بين 19 و 25 عامًا؛ و 48 في المائة منهم من المشتغلين بالجنس؛ وتضرر 80 في المائة من الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية من العنصرية؛ وكان 45 في المائة من الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية الذين قتلوا في أوروبا من المهاجرين أو اللاجئين؛ وتعرض 46 في المائة منهم لإطلاق النار، 28 في المائة منهم في الشارع و 26 في المائة منهم في أماكن إقامتهم[69].

56 - ونتائج البحوث التي استعرضها الأقران المنشورة في المجلات الأكاديمية بشأن جرائم قتل أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا غير متسقة، حتى داخل البلدان. ويحدد بعض الباحثين أشخاصا

(67) Observatório de Mortes e Violências LGBTI+ no Brasil, "Brazil murders one LGBTI+ person every 32 hours in 2022", 11 May 2023.

(68) انظر https://www.aconhealth.org.au/report_into_historic_gay_hate_murders_calls_for_justice_and_healing_.

(69) انظر https://transrespect.org/en/trans-murder-monitoring-2023.

غرباء كجناة أساسيين، بينما يؤكد آخرون على دور الجناة المعروفين[70]. وثمة شيء واضح: هو أن معظم مرتكبي الجرائم من الرجال، سواء كانوا يتصرفون بمفردهم أو في مجموعات. وتميل النساء اللاتي يقتلن إلى قتل شركائهن الحميمين أو ارتكاب جريمة قتل المواليد الجدد.

57 - وتشير دراسة استقصائية على الصعيد الوطني شملت 309 1 من الأشخاص مغايري الهوية الجنسية في الصين إلى أن معدل انتشار التفكير في الانتحار ومحاولات الانتحار على مدى الحياة بلغ 56,4 في المائة و 16,1 في المائة، على التوالي، وهي نسبة أعلى بكثير من عينات المجتمع الصيني عموما[71]. وتوفي أكثر من 40 شخصًا من مغايري الهوية الجنسانية بالانتحار في السنوات الأخيرة، وذلك عادةً بعد تعرضهم للعنف المنزلي أو التنمر في المدارس أو عمليات العلاج التحويلي[72].

58 - واعتمدت إحدى الدراسات الاستكشافية التي تناولت العنف[73] على أدلة استقصائية من 798 3 مشاركا من الأقليات الجنسية والجنسانية من تسعة بلدان في شرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية. وعُرِّفت "الأقلية الجنسانية" بأنها تعني امرأة مغايرة الهوية الجنسانية أو رجل مغاير الهوية الجنسانية أو شخص غير مستوف لمعيار الثنائية الجنسانية. ووجدت الدراسة أن 56 في المائة من المشاركين تعرضوا للعنف الجسدي أو الجنسي في حياتهم، و 29 في المائة منهم تعرضوا للعنف الجنسي في العام الماضي، وارتبط معظمهم بالإكراه على الزواج (18 في المائة)، يلي ذلك وجود أشخاص يعيشون بالقرب منهم يعرفون ميلهم الجنسي و/أو هويتهم الجنسانية، وإصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية. وتعرض المشاركون من غير المتوافقين جنسيا لمستويات أعلى بكثير من العنف مقارنة بالمشاركين المتوافقين جنسيا الذين عرفوا أنفسهم كأقلية جنسية. وتشير الدراسة إلى أن أفراد الأقليات الجنسية والجنسانية الذين يُجبرون على الزواج من جنس مغاير يكونون أكثر عرضة للعنف الزوجي إذا كُشفت هويتهم الجنسية أو الجنسانية.

59 - ووجد استعراض منهجي للأدبيات المتعلقة بجرائم قتل أفراد مجتمع الميم المنشورة في عام 2021[74]، والتي ضمت 16 دراسة من أستراليا وإيطاليا والبرازيل والمكسيك والولايات المتحدة، أن الجناة هم على الأرجح من الذكور ويميلون إلى تبني "العقلية الذكورية". وقد يكون تعاطي المخدرات والكحول وسط الضحايا والجناة عاملاً معجلاً. ومن المرجح أن يتعرض الضحايا للضرب أو التعذيب أو الطعن المتكرر حتى الموت بسكين أو أي آلة حادة أخرى. وتتعلق الجرائم عموما بضحية واحدة وجانٍ واحدٍ. ومن المرجح أن يُقتل الضحايا من المثليين في أماكن إقامتهم. وكان قتل مغايري الهوية الجنسانية أكثر انتشارًا في الأمريكتين (البرازيل والمكسيك والولايات المتحدة) وكان من المرجح أن يحدث في الأماكن العامة لأنه يسهل

(70) Jill Kehoe, "Anti-LGBTQ hate: an analysis of situational variables", *Journal of Hate Studies*, vol. 16, No. 1 (2020), p. 24.

(71) Runsen Chen and others, "Suicidal ideation and attempted suicide amongst Chinese transgender persons: national population study", *Journal of Affective Disorders*, vol. 245 (15 February 2019).

(72) مساهمة مشتركة مقدمة من منظمة أصوات مغايري الهوية الجنسانية الصينية ومؤسسة مراقبة قوس قزح الصينية ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان استجابة للدعوة إلى تقديم مساهمات.

(73) Alex Müller and others, "Experience of and factors associated with violence against sexual and gender minorities in nine African countries: a cross-sectional study", *BMC Public Health*, vol. 21 (2021).

(74) Wallace Góes Mendes and others, "Systematic review of the characteristics of LGBT homicides", *Ciência & Saúde Coletiva*, vol. 26, No. 11 (November 2021).

التعرف عليهم وغالبًا ما يعملون في الشارع كمشتغلين بالجنس. ويبلغ احتمال تعرض مغايري الهوية الجنسانية للقتل ضعف احتمال تعرض المثليين جنسيا له. وكان أكثر من 80 في المائة منهم تحت سن الثلاثين. وتؤكد النتائج وجود اتجاه لتزايد العنف ضد أفراد مجتمع الميم، مما يسفر عن "مشكلة ذات أبعاد وبائية".

60 - وعلى الرغم من أن الوحشية المفرطة غالبًا ما تُعتبر علامة تسم جرائم القتل هذه، فإن الجروح المتعددة الناجمة عن آلات حادة هي سمة من سمات العديد من جرائم القتل. وقد تكون بؤر التركيز التشريحية و/أو المتعلقة بالأعضاء التناسلية والطابع التشويهي للجروح عناصر ذات أهمية أكبر في تحديد جرائم القتل وسط أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا[75].

61 - وبيئات النزاعات تعد مواقع بارزة للجرائم التي لا تزال غير موثقة على نحو كافٍ، ولا سيما عمليات القتل التي ترتكبها الجماعات العسكرية وشبه العسكرية خلال فترات الاضطرابات الاجتماعية، والوفيات في مخيمات اللاجئين. و "بغية تحديد المخاطر ومنع العنف ضد أفراد مجتمع الميم في حالات النزاع والأزمات والتصدي له، يجب على صانعي السياسات والممارسين السعي إلى فهم الأسباب الجذرية، التي تتسم بقواسم مشتركة على نطاق السياقات"[76]. وغالبًا ما يجري استهداف أفراد مجتمع الميم من قبل الجماعات المسلحة وغيرها من الجناة، وهم معرضون للخطر بشكل فريد في النزاعات المسلحة والأزمات. وقد تمت التوصية بجمع معلومات عن تجارب أفراد مجتمع الميم في حالات النزاع وتخزينها بشكل آمن، بما في ذلك من خلال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ التي يصدر مجلس الأمن تكليفاً بها بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. كما لا يجري توثيق أعمال "التطهير الاجتماعي" المتقطعة خلال أوقات النزاع أو السلم التي تنطوي على جرائم قتل تستهدف أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا الذين لا مأوى لهم أو يعملون في الشوارع أو يكونون في الخارج لأي سبب من الأسباب.

### الحق في الحياة لحاملي صفات الجنسين

62 - قد تكون لدى الشخص حامل صفات الجنسين ميول وتعبيرات وأنواع جنس لا تستوفي معيار الثنائية الجنسانية وقد يُحرم من الحق في الحياة نتيجة لذلك. ومع ذلك، فإن وفيات الأشخاص بسبب حمل صفات الجنسين تحديدًا تتبع أنماطًا مختلفة.

63 - فقد يولد الشخص وهو يحمل صفات الجنسين بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب البيولوجية. وعندما يكون هذا واضحًا عند الولادة، قد يُنظر إلى الأطفال الرضع والأمهات والأسر على أنهم ملعونون، وقد يُنبّئ الأطفال الرضع بسوء الطالع، مما قد يؤدي إلى قتلهم. وقد يتم التخلي عنهم وتركهم للموت[77]. وتقوم بعمليات القتل عادة الأسر أو العاملون في القطاع الطبي بعد الولادة مباشرة. ووجدت دراسة أجريت في جنوب أفريقيا بين عامي 2008 و 2010 أن 88 من أصل 90 مولّدة تقليدية وقابلة أُجريت معهن

(75) Stephen Cordner, former Director of the Victorian Institute of Forensic Medicine (Australia), personal communication, 1 May 2024.

(76) Outright International, "LGBTQ lives in conflict and crisis", p. 6.

(77) انظر https://www.chr.up.ac.za/images/researchunits/sogie/documents/Intersex_Report/Intersex_report_Oct_Sept_2022.pdf; and OHCHR, *Human Rights Violations against Intersex People: A Background Note* (Geneva, 2019).

مقابلات اعترفن بأنهن "تخلصن" من أطفال بدت عليهم سمات حمل صفات الجنسين[78]. ونظراً للوصم المرتبط بحمل صفات الجنسين والطابع السري للتخلص من الرُضع وقتل المواليد الجُدُد، فإن مثل هذه الحالات لا يُبلغ عنها إلى حد كبير[79]. وبالمثل، في حين أن التقديرات تشير إلى أن 000 10 طفل حامل لصفات الجنسين يولد كل عام في الهند، فلا توجد آلية لتحديد الأرقام الدقيقة. وفي أحد المجتمعات الهندية، أُبلغ عن دفن رُضّع من حاملي صفات الجنسين أحياء[80]. وأُبلغ عن عمليات قتل مماثلة في الصين[81] ونيبال[82].

64 - كما أُبلغ عن جرائم قتل واضطهاد لمراهقين وبالغين من حاملي صفات الجنسين [83]. وقد خلص تحليل أُجري في عام 2017 للبحوث المتعلقة بالعنف الأسري ضد أفراد مجتمع الميم إلى أن حاملي صفات الجنسين معرضون له مثلهم مثل أي شخص آخر، ولكن لا يتوافر سوى القليل من البحوث. "وبالتالي، لا تزال السياسة العامة صامتة بشأن القضايا الخاصة بالأشخاص حاملي صفات الجنسين، مما يزيد من ترسيخ المعتقدات والمفاهيم الضارة حول أولئك الأشخاص، والتركيبات الجنسية الثنائية الإجبارية، والتنوع على نطاق أوسع"[84].

65 - ويتعذّر العثور على مجموعات بيانات ترعاها الدولة عن العنف ضد حاملي صفات الجنسين. وقد أنشأت مقررة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان المعنية بحقوق أفراد مجتمع الميم في الأمريكتين سجلًا للعنف ضد أفراد مجتمع الميم في الأمريكتين وأصدرت تقريرًا[85]. ولم تقدم الدول أي بيانات عن حالات العنف ضد الأشخاص حاملي صفات الجنسين، ويفترض أن ذلك بسبب أن هذا العنف، بما في ذلك التدخلات الطبية غير الضرورية "لجعل" أجساد حاملي صفات الجنسين "طبيعية"، يتوافق مع البروتوكولات الطبية المعتمدة لدى الدولة ولم تشجبه الأسر أو لم يُبلغ عنه.

---

(78) انظر https://www.justice.gov.za/vg/lgbti/2018-NationalIntersexMeetingReport.pdf.

(79) انظر https://www.knchr.org/Portals/0/REPORT-ON-INTERSEX-PERSONS%203_1.pdf.

(80) منظمة سريشتي مادوراي والمؤسسة الهولندية للتنوع الجنسي، مساهمة مشتركة من منظمتين غير حكوميتين قدمت إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورتها الثانية والعشرين، 26 تموز/يوليه 2019.

(81) OHCHR, *Human Rights Violations against Intersex People*.

(82) CEDAW/C/NPL/CO/6، الفقرة 18 (ج).

(83) OHCHR, *Human Rights Violations against Intersex People*. See also Joseph Odero, "Intersex in Kenya: held captive, beaten, hacked. Dead.", 76crimes.com, 23 December 2015; and Olumide Makanjuola, "Who do we blame when an intersex teenager is attacked?", *The Guardian* (Nigeria), 20 September 2017.

(84) انظر https://rainbowhealthaustralia.org.au/media/pages/research-resources/primary-prevention-of-family-violence-against-people-from-lgbti-communities/116140877-1709686054/primary-prevention-of-fv-against-lgbti-people-report-accessible-pdf.pdf.

(85) Inter-American Commission on Human Rights, *Violence against Lesbian, Gay, Bisexual, Trans and Intersex Persons in the Americas* (2015), paras. 102–106.

66 - وفي تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[86]، تبيّن أن عدداً قليلاً جداً من البلدان قد اتخذ خطوات لمعالجة الانتهاكات المحددة التي يواجهها الأشخاص حاملو صفات الجنسين. وكانت أستراليا وجنوب أفريقيا ومالطا هي الدول الوحيدة آنذاك التي حظرت صراحةً التمييز على أساس الخصائص الجنسية أو حالة حمل صفات الجنسين. وتحظر جنوب أفريقيا التمييز والتحرش وخطاب الكراهية ضد الأشخاص حاملي صفات الجنسين من خلال إدراج حمل صفات الجنسين ضمن تعريف الجنس في تشريعات مكافحة التمييز. وكانت مالطة أول دولة تجعل من "الخصائص الجنسية" عاملاً مشددًا فيما يتعلق بجرائم الكراهية، وبالتالي حماية الأشخاص حاملي صفات الجنسين. وفي كينيا، مكّن قانون سابق من الاعتراف بالأشخاص حاملي صفات الجنسين في شهادات ميلادهم بتمييزهم بالحرف "I"، مما يوفر لهم وضعًا قانونيًا معترفًا به.

67 - وفي عام 2024، طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره التاريخي 14/55، المعنون "مكافحة التمييز والعنف والممارسات الضارة ضد الأشخاص حاملي صفات الجنسين"، من مفوضية حقوق الإنسان إعداد تقرير يبحث القوانين والسياسات التمييزية وأعمال العنف والممارسات الضارة المرتكبة ضد الأشخاص الذين لديهم اختلافات فطرية في الخصائص الجنسية، في جميع مناطق العالم، وأسبابها الجذرية.

**دوافع الجناة: إثبات النية القانونية**

68 - إن "تقييم دوافع الجاني المحتمل هو جزء أساسي من دور المحقق في جرائم القتل؛ ... ومؤشرات الدافع ... قد تساعد على تحديد من ارتكب جريمة معينة، وبالتالي تحديد التهمة المناسبة لتوجيهها"[87].

69 - ومن المستحيل فهم دوافع جرائم قتل أفراد مجتمع الميم الموسّع دون الرجوع إلى الأبحاث التي تصف ظهور المجتمعات الأبوية التي حدّدت على نحو متزايد أن الثروة يكتسبها الذكور ويتولون حمايتها، وتم تحصينها من خلال تطوّر الأديان التي تعكس القيم المتحيزة للمغايرين جنسانيا والمتوافقة الهوية الجنسانية وتطبيق تلك الأديان بصرامة. وبرزت ثنائية تم فيها وصف الرجال المتوافقين مع الجنس الآخر بأنهم فاعلون وأقوياء، والآخرون سلبيون وضعفاء ومنحرفون. وقد تم تقييد حرية النساء المتوافقات لمنع منح الثروة لأبناء رجال آخرين، وكان يعاقب بشكل متزايد كل من يضل الطريق من الرجال، وخاصة الرجال الذين يتصرفون كالنساء.

70 - ووفقًا للخبير المستقل السابق، فيكتور مادريغال بورلوز، "تنشأ أفعال العنف والتمييز، محل البحث، عن نية المعاقبة على أساس المفاهيم المسبقة لما ينبغي أن يكون عليه الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية للضحية، انطلاقاً من المفهوم الثنائي لما يشكل الذكر والأنثى أو المذكر والمؤنث، أو انطلاقاً من القوالب النمطية المتعلقة بالنشاط الجنسي لكل نوع جنس. وتشكل دائماً هذه الأفعال المترابطة مظهر الوصم والتحيز المتأصلين، والكراهية غير العقلانية، وشكل العنف الجنساني، المدفوعة بنية معاقبة من يُنظر إليهم باعتبارهم يتحدون المعايير المتعلقة بنوع الجنس"[88].

---

(86) OHCHR, *Living Free and Equal*; and OHCHR, *Born Free and Equal: Sexual Orientation, Gender Identity and Sex Characteristics in International Human Rights Law*, 2nd ed. (New York and Geneva, 2019).

(87) Australia, *Report of the Special Commission of Inquiry into LGBTIQ Hate Crimes*, p. 1408.

(88) A/HRC/38/43، الفقرتان 48 و 49.

71 - وقد اقتُرحت نظريات مختلفة لتفسير دوافع الجاني، مثل "إحداث أثر"، أو التعبير عن الحدود بين الجنسين وحمايتها، خاصة عندما يبرز تحدٍّ لجنس الجاني[89]. وتفترض "نظرية الهوية الاجتماعية" أن الهوية الشخصية تتضاءل كلما تبنّى المرء هوية جماعية متفوقة، الأمر الذي قد يؤجج العنف[90]. وعادةً ما تتصور هذه النظريات الجاني على أنه ذكر يسعى لإظهار رجولته كمصدر للتفوق. وقد يتم تغذية الأحكام المسبقة من قبل العائلات والأصدقاء؛ وخطاب الكراهية على الإنترنت والخطاب الاجتماعي الأوسع نطاقًا؛ والإحباطات المتعلقة بنقص التعليم وانعدام الأمن الاقتصادي؛ وعدم القدرة على حل نزاعات شخصية[91].

72 - وقد برر أعضاء سابقون في جماعات مسلحة غير مشروعة أفعالهم استنادًا إلى "أفكار دينية أو ثقافية حول الجنس يعتنقها من يتولون زمام القيادة؛ كتصحيح لسلوك منحرف مُتصوّر؛ وكاستبعاد فعلي (من خلال التهجير القسري أو الاغتيال) لأولئك الأفراد الذين يُعتبرون خطراً على السلامة الأخلاقية للمجتمع؛ وكاستعراض للقوة، حيث تُستخدم أجساد الأفراد المهمشين كلوحة فنية تكتب عليها الجماعات المسلحة استعدادها للقتل من أجل السيطرة على الأرض"[92].

73 - وكان أوكتافيو روميرو ضابطًا في قوات خفر السواحل والشرطة النهرية في الأرجنتين، وقد عُثر على جثته طافية في نهر كان يعمل به بعد محاولته أن يصبح أول ضابط نظامي أرجنتيني يتزوج زواجا مثليا. وكان سبب الوفاة الذي تم تحديده هو "الاختناق بسبب الإغراق، بعد أن فقد الوعي بسبب تعرضه للضرب والإلقاء في الماء". وعرقل المدعي العام إجراء تحقيق سليم. وأدت إجراءات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى تسوية تضمنت تدابير لتصحيح سلوك قوات الأمن[93]، بما في ذلك قيام وزارة الأمن بوضع بروتوكول ينظم الخطوات التي يتعين اتخاذها استجابة لشكاوى التمييز على أساس الميل الجنسي و/أو الهوية الجنسانية والتعبير عنها وخصائصها الجنسية؛ ووضع برنامج أيام أوكتافيو روميرو للتدريب والتوعية وإعداد تقارير عن تنفيذه؛ ونشر كتيب عن التنوع الجنسي وسط قوات الأمن. ولتعزيز وصول أفراد مجتمع الميم الموسّع إلى العدالة، ستحدد المبادئ التوجيهية النهج الذي سيُعتمد في جرائم القتل المشتبه في ارتكابها ضد "ترانسفيستي" و مغايري الهوية الجنسانية وجرائم قتل الإناث وجرائم القتل بسبب التحيز أو التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو التعبير الجنسي أو الخصائص الجنسية، وستُعمّم في وزارة الأمن. وتشمل ولاية مقررة لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان المعنية بحقوق أفراد مجتمع الميم رصد هذه الالتزامات ومراجعتها ومتابعتها.

(89) Kayla Allison, "The relevance of bias violence in the 21st century", in *Homicide and Violent Crime*, Mathieu Deflem, ed. (Emerald Publishing Limited, 2018).

(90) المرجع نفسه.

(91) Mark Walters, "A general theories of hate crime? Strain, doing difference and self control", *Critical Criminology*, vol. 19, No. 4 (2011).

(92) William J. Payne, "Death-squads contemplating queers as citizens: what Colombian paramilitaries are saying", *Gender, Place and Culture*, vol. 23, No. 3 (2016), p. 329.

(93) Inter-American Commission on Human Rights, "Report on friendly settlement: Case 13.696, *Octavio Romero and Gabriel Gersbach*, Argentina" (report No. 31/24), 21 May 2024.

### صياغة الجريمة ووصفها

74 - سعت السلطات القضائية إلى التشديد على عناصر الكراهية أو التحيز في جرائم العنف ضد أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا[94]. ويمكن أن تُصاغ الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية كجرائم قائمة بذاتها، أو يمكن تفسير وجود الكراهية أو التحيز أو التحامل كعامل مشدد يؤدي إلى عقوبة أكبر.

75 - وتتبنى جرائم الكراهية عمومًا نموذج العداء أو نموذج الاختيار التمييزي. ويتطلب نموذج العداء إثبات النية الذاتية للجاني - العداء تجاه المجموعة، وهو أمر يصعب إثباته. وقد يقدم التشريع أمثلة على أفعال مثل التعليق المهين أو الاعتراف الذي يمكن أن يُستنتج منه العداء تجاه الضحية، كعضو في مجموعة ما. وهذا يجعل إثبات عنصر الكراهية الذاتية أو التحيز أسهل قليلاً. ويتبنى نموذج الاختيار التمييزي نهجًا موضوعيًا لا يلزم فيه سوى إثبات أن الجاني قد أضر بالضحية بسبب وضع الأخير الفعلي أو المفترض كعضو في مجموعة محددة؛ فليس من الضروري إثبات وجود الكراهية أو العداء[95].

76 - وجرائم "التحيز" في أمريكا اللاتينية هي نسخة من نموذج الاختيار التمييزي[96]. ونظرًا لأن التركيز ينصب على القيمة التي يخصصها مرتكب الجريمة لخصائص المجموعة، فإن العداء ليس مطلوبا. والتواطؤ الاجتماعي ضروري لحدوث هذه الأفعال. وقد وضعت معايير لتيسير تعريف جرائم التحيز:

- اختيار الضحايا: التعبير الجنساني غير النمطي غير المغاير، وكون الضحية مدافعًا عن حقوق الإنسان، وربما مصحوبا بخصائص أخرى موصومة
- السياق: التهديدات أو الاعتداءات السابقة ضد الضحية، أو ضد أشخاص آخرين من أفراد مجتمع الميم والمدافعين عن حقوق الإنسان أو أفراد من فئات مهمشة أخرى؛ واستخدام الجاني لغة متحيزة؛ ووقوع الحادث في يوم أو مناسبة أو مكان مرتبط بمجتمع الميم أو قريبا منه، أو حيث يكون هناك وجود قوي لجماعات مسلحة تستخدم قوالب نمطية ضد فئات سكانية مهمشة
- نوع العنف: جريمة مصحوبة بعنف جنسي أو تعذيب أو معاملة قاسية؛ والعنف الجسدي الذي يركز على التشريح المرتبط بالتعبير الجنسي للضحية أو حياتها الجنسية؛ أو التخلص من جثة الضحية
- السياق الاجتماعي: وقوع الحدث في سياق تجريم أو اضطهاد أفراد مجتمع الميم من قبل موظفي الدولة أو الجماعات المسلحة أو القادة السياسيين أو الدينيين

---

(94) Rose E. Gibson, "Beyond hate: investigating and prosecuting bias-motivated violence targeting the LGBTQI community", *Department of Justice Journal of Federal Law and Practice*, vol. 70, No. 2 (March 2022), p. 202.

(95) International Association of Prosecutors, *Prosecuting Hate Crimes*.

(96) انظر https://www.gob.pe/institucion/mpfn/informes-publicaciones/2829986-caracteristicas-criminologicas-de-las-muertes-dolosas-de-personas-lgtb-en-el-peru-2012-2021.

- تصورات أطراف ثالثة: اشتباه أطراف ثالثة في جريمة قتل بدافع التحيز، و/أو تأكيد محققي الشرطة أو النيابة العامة لها[97]

77 - ولإثبات وجود جريمة كراهية ضد أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا، سعى وكيل نيابة في وزارة العدل الأمريكية إلى وضع معايير لنية الجاني[98]، حيث اقترح أن يقوم المحققون ووكلاء النيابة بفحص ما يجمع بين الجاني والضحية واختيار الجاني لسلوك الاعتداء. وتنقسم الجرائم إلى ثلاث فئات: الجرائم المتعمدة، وجرائم الفرصة السانحة، والجرائم التي يرتكبها جناة معروفون للضحية. ففي الجرائم المتعمّدة، قد يكشف اختيار الضحية عن أدلة حاسمة. وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك دليل على أن "الجاني كان يبحث عن الضحايا في الأماكن التي يتوقع الجاني أن يجد فيها أشخاصًا من أفراد مجتمع الميم"، فإن هذا يشكل دليلًا دامغًا على أن الجاني استهدف الضحية بسبب وضع الأخير المتصور. وتحدث جرائم الفرص السانحة لمجرد أن الجاني يشتبه في أن الضحية عضو في مجتمع الميم الموسّع، بناءً على صور نمطية، ويستخدم أنواعًا معينة من العنف نتيجة لذلك. وعمليات الاغتصاب "التصحيحي" تعد أمثلة على ذلك. وحقيقة أن الجاني ربما كان على علاقة حميمة أو غيرها من العلاقات مع الضحية أو مع أشخاص آخرين من أفراد مجتمع الميم الموسّع لا يمنع وجود جريمة تحيز. وكلما كان المحققون ووكلاء النيابة على دراية أكبر بالقوالب النمطية المحلية ودوافع هذه الجرائم، كلما كان من المرجح أن يكونوا أكثر فعالية.

78 - وتشير لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أنه "عندما تكون الجرائم بدافع التحيز حقًا ولكن لا يتم تصنيفها على هذا النحو، يكون هناك تحويل للوم إلى الضحية (أي أن التحيز قد يؤدي إلى التبرئة من الجريمة أو تخفيف خطورتها على أساس أفعال الضحية أو سلوكها). وهذا التحويل يخفي هياكل السلطة التي تعيد إنتاج القوالب النمطية المعادية للمثلية الجنسية والقائمة على التحيز"[99] وقد يساهم في جعل الطابع الحقيقي للجريمة غير مرئي.

**التحقيق: أفضل الممارسات**

79 - كما ذكرنا سابقاً، أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تقريراً مفصلاً عن العنف ضد أفراد مجتمع الميم [100]. وقبل التطرق إلى تفاصيل التحقيق، يقدم التقرير نظرة ثاقبة عن الحياة الجنسية ونوع الجنس، وخصائص العنف ضد أفراد مجتمع الميم والقوانين التي تجرم العلاقة الحميمية المثلية والهويات الجنسانية غير النمطية، وطبيعة العنف الذي يستهدف أفراد مجتمع الميم، وجوانب التقاطع، وجمع البيانات، وتدابير منع العنف. ويجب أن تتوخى التحقيقات العناية الواجبة وأن تتسم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية.

---

(97) انظر https://colombiadiversa.org/ddhh-2017/pdf/Informe_completo_DDHH_Violencia.pdf، بتصرف في https://www.gob.pe/institucion/mpfn/informes-publicaciones/2829986-caracteristicas-criminologicas-de-las-muertes-dolosas-de-personas-lgtb-en-el-peru-2012-2021.

(98) Gibson, "Beyond hate", p. 201.

(99) Inter-American Commission on Human Rights, *Violence against LGBTI Persons in the Americas*, para. 485.

(100) المرجع نفسه.

80 - وتشمل الحواجز التي تحول دون إجراء تحقيق فعال المواقف المتهاونة والمتحيزة لموظفي إنفاذ القانون؛ والافتراضات النمطية حول الدوافع؛ وخوف الشهود من الإيذاء أو الانتقام؛ وعدم تصديق ادعاءات الشهود، أو التشكيك في مصداقيتهم؛ وقانون تجريم العلاقة الجنسية المثلية بالتراضي؛ والقانون الذي يتغاضى عن العنف ضد أفراد مجتمع الميم؛ والمواقف التمييزية للقضاة وغيرهم من مسؤولي النظام القضائي.

81 - وتنصح اللجنة الدول بأنه يجب ألا يكون هناك ردع للإبلاغ عن الجرائم ولا إيذاء للضحايا والشهود أو اعتداء عليهم. وبسبب خطر الانتقام، ينبغي أن يكون الضحايا من أفراد مجتمع الميم والشهود قادرين على الإبلاغ مع ضمان الخصوصية، وينبغي معاملتهم باحترام. وينبغي لموظفي الدولة عدم وضع افتراضات متحيزة في تلقي الشكاوى ومعالجتها والتحقيق فيها وينبغي لهم استخدام الضمائر المفضلة للأشخاص. وفي حالة عدم التأكد، ينبغي السؤال باحترام. وأثناء التحقيقات والإجراءات القضائية، ينبغي أن تتاح لأقرب أقرباء الضحايا فرص حقيقية للاستماع إلى أقاربهم بشأن الوقائع والعقوبة والتعويض. وينبغي أن تكون برامج المساعدة القانونية متاحة لمن يمثلون مصالح الضحايا من أفراد مجتمع الميم، بما يضمن وصولهم إلى العدالة. ومن الضروري توفير تدريب شامل ومراعاة البروتوكولات التي تتناول العنف ضد أفراد مجتمع الميم، وينبغي أن تعكس الأحكام خطورة الجريمة.

82 - وتؤكد اللجنة أن تدابير جبر الضرر ينبغي أن تكون مُكيّفة خصيصًا لمصلحة أقرب الأقرباء وأن تكون مصممة لتوفير ما يكفي من رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل وتدابير الترضية وضمانات عدم التكرار. وفي سياق التمييز الهيكلي، أشارت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن جبر الضرر ينبغي أن يؤدي إلى رد الحقوق وتصحيح الظلم[101]. وغالبًا ما لا يكون لدى النساء مغايرات الهوية الجنسانية اللاتي يتعرضن للقتل أفراد من العائلة بالميلاد أو بالتبني يسعون لتحقيق العدالة نيابة عنهن. وقد يقع ذلك على عاتق "الأسرة الاجتماعية" للمتوفاة. ومع ذلك، قد يتعرض أفراد الأسرة الاجتماعية للتجاهل ويعانون من التمييز[102].

83 - وفي عام 2019، أوصت لجنة حقوق الإنسان في مكسيكو مكتب المدعي العام بالاعتراف بأفراد الأسرة الاجتماعية للضحية المباشرة باعتبارهم ضحايا، على الرغم من عدم وجود روابط رحم. ويعترف البروتوكول الوطني المتعلق بمجتمع الميم الموسّع في المكسيك بأن الأسرة الاجتماعية هي أشخاص آخرون غير الأسرة المباشرة يقومون بأدوار أسرية متوقعة ويقدمون الدعم لرفاهية شخص من مجتمع الميم الموسّع[103].

84 - وفي عام 2022، في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بدأت مفوضية حقوق الإنسان والشبكة المتخصصة في الشؤون الجنسانية التابعة للرابطة الأيبيرية الأمريكية للوزارات العامة والشبكة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية المناهضة للعنف ضد مجتمع الميم عملية وضع بروتوكول إقليمي للتحقيق الجنائي والمتعلق بالأدلة الجنائية في الجرائم الجنسانية ضد أفراد مجتمع الميم؛ وسيُنظر في مسودة

(101) المرجع نفسه، الفقرة 512.

(102) المرجع نفسه، الفقرة 511.

(103) انظر https://www.gob.mx/cms/uploads/attachment/file/383250/Protocolo_LGBTI_.pdf، مذكور في الرد الوارد من Idheas، Litigio Estratégico en Derechos Humanos، على الدعوة إلى تقديم مساهمات.

الصكوك بما في ذلك التوجيهات التشغيلية في وقت لاحق من عام 2024. وقد يصبح هذا مرجعاً للاستخدام و/أو التكييف في مناطق أخرى.

85 - وفي قضية مقتل ديانا ساكايان، وهي "ترافيستي" أرجنتينية بارزة ومدافعة عن حقوق الإنسان، على يد الرجل الذي كانت على علاقة حميمة معه ورجل آخر[104]، أشرك المدعي العام في التحقيق الوحدة المتخصصة في العنف ضد المرأة، التي تتمثل مهمتها في تعزيز أداء مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالعنف الجنساني، بما في ذلك العنف المرتكب ضد أفراد مجتمع الميم، والتي تتمتع بثقة المجتمع. وحثت الوحدة على تنفيذ بروتوكول أمريكا اللاتينية النموذجي للتحقيق في الوفيات العنيفة للنساء لأسباب جنسانية واستبعاد الآراء النمطية أو المتحيزة بشأن مواقف أو خصائص أو أدوار الضحايا أو المتهمين، مع إبراز الجانب الجنساني للجريمة. وقدم خبراء، من ضمنهم عالم أنثروبولوجي متخصص، أدلة على العنف الهيكلي الذي يعاني منه الـ "ترافيستي".

86 - وقد جرى حوار سلس ومتواصل ثنائي الاتجاه، مع إتاحة الوصول إلى المعلومات، بين السلطات وعائلة الضحية وأصدقائها ومنظمات المجتمع المدني. واعتُمدت تدابير لحماية حقوق الضحايا والشهود وضمان معاملتهم باحترام. وتم تقديم دعم مهني للأشخاص الأكثر تضررًا. وأجريت بعض المقابلات في منازل أولئك الذين كانوا على مسافة بعيدة عن مكتب المدعي العام أو الذين لم يكن لديهم أي اتصال سابق بنظام العدالة. وشارك الضحايا الناجون والضحايا غير المباشرين كأطراف فاعلة في العملية الجنائية وتمكنوا من المشاركة بفعالية أثناء التحقيقات والمحاكمة. وشكلت منظمات المجتمع المدني لجنة العدالة من أجل ديانا ساكايان، مما سهل التواصل والحصول على الاعتراف بها كطرف أثناء المحاكمة. وبُذلت جهود واعية لتلبية احتياجات المجتمع والتشجيع على نهاية للإجراءات الجنائية تقوم على جبر الضرر. وسعت الاتصالات الرسمية بوسائل الإعلام إلى ضمان عدم اتسام التغطية الإعلامية بالوصم وأن يُنظر إلى الجريمة كظاهرة اجتماعية. وطلب ممثلو نظام العدالة جميع المعلومات ذات الصلة في حساب ساكايان على وسائل التواصل الاجتماعي، واتُّخذت خطوات لتجنب فقدان أو إتلاف جميع مواد الإثبات.

87 - وعلى الرغم من أن القضاة لم يتبنوا مفهوم التحيز، فقد استخدم هذا المفهوم في تفسير الأسباب الهيكلية للعنف ضد أفراد مجتمع الميم - وهو العنف الذي وصف بأنه نتاج ثقافي للنظام الأبوي الذي يفرض معيارية الغيرية الجنسية، في حين يفرض الرقابة على الميول الجنسية والهويات الجنسانية الأخرى والمعاقبة عليها. وهكذا، وخلال المحاكمة، تم تقديم أدلة لإثبات أن الانتهاكات التي تعرض لها جسد ديانا ساكايان تعكس التمييز والوصم العميقين اللذين تعرضت لهما. وعُرض مفهوم "قتل الـ 'الترانسفيستي'" على المحكمة.

88 - ويدل هذا المثال على الالتزام بتطوير وعي مستنير بالطبيعة الشخصية والسياسية للجريمة والحساسيات المرتبطة بها والحفاظ على هذا الوعي، وهو فهم عُرض على المحكمة؛ ووجود الروابط المجتمعية القوية وقيمتها؛ والجهود المبذولة لضمان المشاركة المحترمة والمساءلة أمام العائلة والأصدقاء والمجتمع. وتم إيلاء الاهتمام لكل من احتياجات المتضررين وحقوقهم. وتم البحث عن الأدلة من جميع المصادر الممكنة، المحلية والدولية، وتحليلها وحفظها والتعويل عليها. وكان هذا التحقيق تحقيقاً جادا.

(104) انظر Federal Criminal and Correctional Court No. 4 of Buenos Aires, Judgment (CCC 62182/2015/TO1), 6 July 2018.

## رابعا - الخاتمة

89 - لكي يُعتبر الشخص مرتكباً لفعل غير أخلاقي أو إجرامي، يجب أن يكون الضرر الذي يلحق بالآخرين قابلاً للإثبات. وإن مجرد وجود ميول جنسية وهويات وتعبيرات جنسانية وخصائص جنسية لا تستوفي معيار الثنائية الجنسانية لا يمكن اعتبارها، تحت أي ظرف من الظروف، في حد ذاتها فعلا إجراميًا أو معاديًا للمجتمع، ولا يمكن أن تكون سببًا على الإطلاق لتسويغ الحرمان من الحياة. ويجب أن يُنظر إلى قبول هذا الأمر على أنه مدخل إلى الحرية، مما يسمح للأشخاص بأن يكونوا على طبيعتهم بدلًا من التوافق مع رؤية أبوية أو دينية عتيقة عن الحياة الطبيعية. ويجب على الدول أن تحظر وتمنع قتل الأشخاص عقابًا لهم على عدم امتثالهم أو لضمان امتثال الآخرين لرؤية مقيدة للجنس أو الحياة الجنسية أو نوع الجنس. والدول ملزمة بإعمال حق الجميع في الحياة دون تمييز.

## خامسا - التوصيات

90 - **مشاركة الدولة المباشرة وغير المباشرة** - ينبغي أن تلغي الدول على الفور جميع العقوبات الجنائية على السلوك الجنسي المثلي بالتراضي. وينبغي إلغاء أو إعادة صياغة الجرائم التي قد تطبق بطريقة تمييزية ضد أفراد مجتمع الميم والأشخاص المتنوعين جنسانيا لضمان الدقة القانونية. وينبغي إيقاع العقاب على جرائم الشرف وقتل الرُضع حاملي صفات الجنسين باعتبارها جرائم قتل. وينبغي إبطال الدفوع الزائفة عن جرائم القتل، مثل دفاع "الذعر من المثليين". وينبغي تجريم جميع أعمال العنف، بما في ذلك الفحوصات الجسدية القسرية التي يرتكبها أو يشجع عليها موظفو الحكومة، بما في ذلك الجيش والجماعات المرتبطة به، وقتل الأطفال مزدوجي الجنس التي يرتكبها أو يشجع عليها الممارسون الصحيون، مع فرض عقوبات تتناسب مع خطورة الجريمة.

91 - **التصدي للتمييز في نظم العدالة وقوات الأمن** - يُعد التصدي للتمييز ضد الأشخاص واجبًا من واجبات الدولة وضرورة تشغيلية لجميع أجهزة الدولة. فالمواقف التمييزية تؤجج العنف الذي يؤدي إلى وفاة الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع الميم الموسّع أو يُتصوّر أنهم ينتمون إليه. وبدلاً من ارتكاب العنف، يجب على جميع أجهزة الدولة، لا سيما تلك المكلفة بإقامة العدل والأمن، أن تحدد بشكل عاجل وشامل جميع أشكال التمييز ضد أفراد مجتمع الميم الموسّع الموجودين داخل هياكل العمليات والنظم المؤسسية وأن تتصدى لها. ويجب على القوى العاملة، بقيادة كبار موظفي النظام القضائي وضباط الجيش مع الاسترشاد بآراء المجتمعات والخبراء، تطوير كفاءة ذات قاعدة واسعة تُعنى بالحياة الجنسية ونوع الجنس والخصائص الجنسية. وعند تعيين الموظفين، ينبغي توقع توافر كفاءة أساسية بشأن الجرائم المتعلقة بالميل الجنسي والهوية والتعبير الجنسانيين والخصائص الجنسية. وينبغي وضع بروتوكولات مكرسة للتعامل غير التمييزي مع فئات مجتمع الميم الموسّع وأفرادها والمدافعين عنهم وأقاربهم وأصدقائهم ومراعاة تلك البروتوكولات. وينبغي أن تتناول بروتوكولات محددة التحقيق في وفياتهم. وقد يكون من المفيد إنشاء وحدات مُكرّسة للتحقيق والمقاضاة وتعيين قضاة من ذوي الخبرة في مجال العنف ضد أفراد مجتمع الميم الموسّع للنظر في القضايا. ولا يكفي إطلاق مبادرات قصيرة الأجل؛ وينبغي اعتبار الالتزام بإنهاء جميع جوانب التمييز في أجهزة الدولة ضد أفراد مجتمع الميم الموسّع التزاما مستمرًا. ويجب على الدول ضمان خضوع جميع هذه البرامج والمبادرات والقوانين للرصد والتقييم الداخليين والمستقلين بانتظام. وينبغي تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قُدِّمت، ما لم تكن هناك أسباب سليمة ومناقشة علنية لعدم القيام بذلك.

92 - **مساءلة موظفي الدولة** - ينبغي للدول أن تضع وتنفذ تدابير صارمة للمساءلة داخل أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة العسكرية والصحية للموظفين الذين يثبت ارتكابهم أو تواطؤهم في ارتكاب عنف ضد أفراد مجتمع الميم الموسّع والمدافعين عنهم وأقاربهم وأصدقائهم. وينبغي محاسبة الموظفين الذين يرفضون تلقي بلاغات عن حالات الوفاة غير القانونية المحتملة لأشخاص من أفراد مجتمع الميم الموسّع، أو يبدون عدم الاحترام لمقدمي الشكاوى أو الأسرة، بما في ذلك الأسرة الاجتماعية أو الشهود، أو يتهاونون في إجراء التحقيقات. ويشمل ذلك الإجراءات التأديبية والملاحقة الجنائية والعزل من الخدمة عند الضرورة.

93 - **ثقافة التفاهم** - ينبغي لأجهزة النظام القضائي وأجهزة الأمن بناء فهم لأفراد مجتمع الميم الموسّع ودوافع العنف ضدهم. ويشمل ذلك إقامة روابط قوية مع فئات مجتمع الميم الموسّع والالتزام بالحوار المنتظم معها؛ والمشاركة مع الخبراء؛ والتدريب المستمر للقوة العاملة حول العنف ضد أفراد مجتمع الميم الموسّع والجناة ودوافعهم.

94 - **جمع البيانات المصنفة** - ينبغي للدول جمع بيانات شاملة ومصنفة عن حالات الوفاة والاختفاء غير القانونية لأفراد مجتمع الميم الموسّع. وكحد أدنى، يجب أن تشمل البيانات السمات المتصورة والفعلية للحياة الجنسية والهوية والتعبير الجنسانيين والخصائص الجنسية لكل من الضحية (الضحايا) والجاني (الجناة)، وأوجه الضعف المتقاطعة، والعلاقة بين الضحية (الضحايا) والجاني (الجناة)، والمؤشرات على أن القتل قد يكون جريمة تحيز أو كراهية، بما في ذلك مكان الجروح، وخطاب الكراهية لدى الجاني، والمواقع أو التواريخ المرتبطة بأفراد مجتمع الميم الموسّع، والمواقع التي توجد فيها الجثث. وينبغي جمع المعلومات عن تجارب أفراد مجتمع الميم الموسّع في حالات النزاع وتخزينها بشكل آمن، بما في ذلك من خلال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ التي يفرضها مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وينبغي دعم المراصد التي تجمع البيانات غير الرسمية.

95 - **إثبات الجريمة** - ينبغي مراجعة التشريعات الخاصة بجرائم الكراهية أو التحيز لضمان حمايتها لأفراد مجتمع الميم الموسّع. وقد يتعذّر إثبات أن الجاني "يكره" الضحية لأن الضحية من المتصوّر أنها ذات ميل جنسي وهوية وتعبير جنسانيين وخصائص جنسية لا تستوفي معيار الثنائية الجنسانية. وقد ترغب الحكومات في النظر في صياغة هذه الجرائم كجرائم اختيار تمييزي أو جرائم تحيز. ويسمح ذلك بتقديم أدلة على المشاكل الاجتماعية والهيكلية التي يواجهها أفراد مجتمع الميم الموسع، مما يهيئ بيئة أكثر استنارة لاتخاذ القرارات القضائية.

96 - **الاحترام وجبر الأضرار** - ينبغي معاملة العائلات أو الأسر الاجتماعية والأصدقاء وأفراد المجتمع والشهود، حسب الاقتضاء، باحترام ومنحهم ما يحتاجون إليه من دعم وحماية كي يكونوا مشاركين فاعلين في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالوفيات. ويشمل ذلك احترام تفضيلاتهم فيما يتعلق باللغة المستخدمة للإشارة إلى الضحية وأنفسهم والآخرين. وينبغي مناقشة محتوى جبر الضرر وتدابير التصحيح مع أفراد الأسرة والمجتمع المحلي المعنيين. وينبغي رصد تنفيذ تدابير التصحيح المتفق عليها والإبلاغ عن التقدم المحرز علنًا.

97 - **التصحيح** - قد ترغب الدول في تمكين المحاكم العليا المحلية من إصدار أوامر بالتصحيح إذا كانت هذه السلطة غير متاحة لها حاليًا.

98 - **التدابير الاحترازية** - قد ترغب الدول في النظر في تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو غيرها من المؤسسات الوطنية المناسبة بسلطة إصدار تدابير احترازية لحماية الأفراد أو الجماعات في الحالات الخطيرة والعاجلة من ضرر لا يمكن إصلاحه.

99 - **الاعتراف بالشخصية القانونية** - يجب على الحكومات حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد مجتمع الميم الموسع وضمان الاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأشخاص مغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ويجب على الحكومات، بالشراكة مع فئات مجتمع الميم الموسع أن تتخذ خطوات فورية ومستدامة لتصحيح الحواجز الهيكلية التي يواجهها أفراد مجتمع الميم الموسع والتي قد تتسبب أو تُسهم في وفيات. ويشمل ذلك إلغاء تجريم الاشتغال بالجنس. ويؤدي عدم القيام بذلك إلى تفاقم التعرض للعنف والتعرض لمخاطر تهدد الحياة. وينبغي تشجيع الحملات العامة من أجل الإدماج الاجتماعي لأفراد مجتمع الميم الموسع وإدانة العنف ضدهم.

100 - **وضع وتنفيذ توجيهات محددة للتحقيق في الوفيات التي يحتمل أن تكون غير قانونية لأفراد مجتمع الميم الموسع** - ينبغي للدول أن تحقق بجدية في جميع الوفيات التي يحتمل أن تكون غير قانونية لأفراد مجتمع الميم الموسع، وفقًا لبروتوكول مينيسوتا بشأن التحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير قانونية (2016)، والتي يمكن أن تكون البروتوكولات المحددة الخاصة بكل منها والتي يجري إعدادها في هندوراس وفي أمريكا اللاتينية، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان، بمثابة نماذج لها. وإضافة إلى ذلك، وكما أوصي سابقًا فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم قتل الإناث، ينبغي إضافة ملحق إلى بروتوكول مينيسوتا للتحقيق في الوفيات التي يحتمل أن تكون غير قانونية لأفراد مجتمع الميم الموسع.

101 - **تقديم المساعدة إلى المنظمات التي تحمي حق أفراد مجتمع الميم الموسع في الحياة** - ينبغي للدول والوكالات الدولية والمؤسسات الخيرية أن تقدم المساعدة المالية والتقنية للمنظمات التي تهدف إلى حماية حق أفراد مجتمع الميم الموسع في الحياة.